

سلسلة التصدي للفكر الرافضي (العدد الثاني)

إرسال الشهاب السلفية

إحراق وثيقة الرافضة الفكية

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله -: " واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين (البخاري ومسلم) أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول .. "

مقدمة نيل الأوطار [(1 / 25) طبعة دار الحديث بالقاهرة]:

كتبه /
أبو عبدة الشرعبي

نبذة من العدد الأول (أوصاف الرافضة من خلال وثائقهم وواقعهم)

الوصف الأول : مناقضة اصول الدين كالغلو في الال إلى حد الشرك فيدعونهم من دون الله ويذبحون لهم وينذرون لهم كما يفعل عند قبر الهادي بصعدة والحسين بريدة وغيره وقد ألف بدر الدين الحوثي كتاباً يدافع عن هذه العظائم بعنوان : " زيارة القبور شبهات وردود " ومن غلوهم قول المحطوري في تحقيق كتاب " ينابيع النصيحة في العقيدة الصحيحة ص: 96 " : .. حكم علي حكم النبي - صلى الله عليه وعلى آله - ماعدا النبوة كما وردت بذلك النصوص القاطعة . انتهى ، وقال " ص 87 عند قوله تعالى في آية المباهلة : { وأنفسنا وأنفسكم } : فدلّت الآية على أن نفس علي هي نفس محمد والمراد أن هذه النفس مثل تلك النفس وذلك يقتضي الاستواء في جميع الوجوه وترك العمل بهذا العموم في حق النبوة . انتهى ، فجعل علياً والنبي صلى الله عليه وسلم سواء في كل المراتب من العلم والعمل والزهد ، وغيره وأنه لا فرق بينهما إلا في النبوة !!! ولا ينسى المجتمع اليمني ما سمعوه من المقابلة مع ذلكم الحوثي الذي قال : سيدي حسين ورسول الله سواء " !!! .

وكما يغفلون في الأشخاص يغفلون في الأفكار فعلى سبيل المثال جعلوا القضية الإمامة فوق مستواها - على الرغم من بطلانها أساساً - فاسمع إلى قول الملقب بالأمير حسين بن بدر الدين في مقدمة كتابه " ينابيع النصيحة " : ولما قبض الله محمد عليه السلام وعلى الأئمة من ولده الكرام ختم النبوة بالإمامة وجعلها عوضاً منها إلى يوم القيامة فجعل الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً واجتباها أخاً وولياً.... انتهى ، فانظر إلى هذا الغلو السحيق كيف يجعل آخر الرسائل بحاجة إلى ما يختتمها؟! وكيف يعدون الإمامة عوضاً عن النبوة؟! هذا هو الرفض وهذا هو المحطوري وتحقيقاته !!

الوصف الثاني : الطعن في الصحابة ، قال حسين بن بدر الدين الحوثي كما في ملزمة " دروس من هدي القرآن - سورة آل عمران - الدرس الثاني " : " السلف الصالح هم من لعب بالأمة هم من أسس ظلم الأمة وفرّق الأمة لأن أبرز شخصية تلوح في ذهن من يقول السلف

الصالح يعني أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعائشة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وهذه النوعية هم السلف الصالح هذه أيضاً فاشلة " انتهى .

الوصف الثالث : استحلال دماء مخالفينهم ، قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - في أدب الطلب ص 95 _ 96 وهو يتحدث عن سقوط الخلافة العباسية على أيدي التتر بخيانة الوزير ابن العلقمي الرافضي : " فانظر هذه الجاهلية التي تظاهر بها هذا الرافضي - وانظر ما صنع بالمسلمين وما جناه الخليفة على نفسه من استخلاصه للوزارة وأمانته على الأسرار والركون إليه في تدبير الدولة .

وهكذا من ألقى مقاليد أمره إلى رافضي وإن كان حقيراً فإنه لا أمانة لرافضي - قط على من يخالفه في مذهبه ويدين بغير الرفض بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له لأنه عنده مباح الدم والمال وكل ما يظهره من المودة فهو تقيه يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة . وقد جربنا هذا تجريباً كثيراً فلم نجد رافضياً يخلص المودة لغير رافضي - وإن أثره بجميع ما يملكه وكان له بمنزلة الخول وتودد إليه بكل ممكن .

ولم نجد في مذهب من المذاهب المبتدعة ولا غيرها ما نجده عند هؤلاء من العداوة لمن خالفهم ثم لم نجد عند أحد ما نجد عندهم من التجرؤ على شتم الأعراض المحترمة فإنه يلعن أقبح اللعن ويسب أفظع السب كل من تجري بينه وبينه أدنى خصومة وأحققر جدال وأقل اختلاف ولعل سبب هذا والله أعلم أنه لما تجرؤوا على سب السلف الصالح هان عليهم سب من عداهم ولا جرم فكل شديد ذنب يهون ما دونه " انتهى كلامه .

الوصف الرابع : اتباع الهوى فتجدهم - مثلاً - يحملون قوله تعالى : " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً " ، يحملونها على علي والحسن والحسين وفاطمة دون أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ويستدلون بحديث الكساء ويعرضون عن كون الآية تدخل الزوجات المطهرات لأن سياق الآية فيهن كما يدخل حديث الكساء الأربعة المذكورين ، فلم يأخذون بطرف دون آخر .

الوصف الخامس : تناقض عقيدتهم ومن الأمثلة أنهم يقولون إن الآل معصومون ثم يقولون أخطأ الحسن أخطأ في التنازل بالخلافة لمعاوية وهذا يدل على بطلان عقيدتهم قال تعالى : " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً " .

الوصف السادس : الكذب ، قال الإمام الشوكاني في أدب الطلب ص 87 : ولم أجد ملة من الملل ولا فرقة من الفرق الإسلامية أشد بهتا وأعظم كذباً وأكثر افتراء من الرافضة فإنهم لا يبالون بما يقولون من الزور كائناً من كان ومن كان مشاركاً لهم في نوع من أنواع الرفض وإن قل كان فيه مشابهة لهم بقدر ما يشاركونهم فيه " .

الوصف السابع : موالاة أعداء الإسلام على مدى التاريخ ومن الأمثلة العصرية تعاونهم مع أمريكا في عدة أماكن كالعراق ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في منهاج السنة 3/ 452 : " فقد عرف من موالاتهم لليهود والنصارى والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يعرفه الخاص والعام حتى قيل إنه ما اقتتل يهودي ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم إلا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني والمشرک " انتهى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد : فقد سبق في العدد الأول أن تكلمنا عن أشهر أوصاف الرافضة العامة من خلال وثائقهم وواقعهم ونحن في هذا العدد مع وقفة يسيرة مع الوثيقة الفكرية الثقافية للرافضة في اليمن والتي حوت من الأفكار الهدامة والثقافات الباطلة التي تمس بأصول الدين الإسلامي ما حوت ، وإن كانوا في بعضها قد استعملوا العبارات المنمقة لتزيين الباطل ، وفي بعضها العبارات المستبشرة لتشويه الحق ، وكل ذلك تستراً وتقيةً ، إلا أن العبرة بالحقائق لا بالألفاظ ، وبالمعاني لا بمجرد الكلمات ، ولو كانت العبرة بالألفاظ لكان الخمر حلالاً بتسميته مشروباً روحياً ، وغيره من الأسماء التي لم تغير الحكم الشرعي ، وقد بين العلماء حقيقة هذه الألفاظ وكشفوا عوار أهلها وفضحوا مقاصدهم السيئة ، وقد استفدنا منهم في بيان حقيقة ما سطره علماء الرافضة في هذه الوثيقة التي هي أفكار وثقافة كما هي مسماه وليست عقيدة صحيحة مؤيدة بالقرآن والسنة ، كما ستره ، فينبغي للمسلمين ألا يغتروا بزخرف القول ، وأن يكونوا على يقظة أمام خداع أهل الباطل ، فإن صاحب الباطل لا يبدأ بإظهار باطلة دفعة بل يبدأ بإظهار الخير والكلام المعسول حتى يتمكن من قلوب الناس ثم يظهر ما عنده ، وهذا هو ما سلكه الرافضة في هذه الوثيقة ، التي هدمت أصول الإسلام أصلاً أصلاً كما سترى ، والآن أوان الشروع في المقصود ، والله حسبي ونعم الوكيل .

* **قالوا :** (فإنه في يوم الجمعة الموافق 17 / 3 / 1433 هـ اجتمعت اللجنة المكلفة لصياغة الاتفاق ..)

* **قلت :** { **أولاً** } إن المذكور في الوثيقة عبارة عن قواسم مشتركة بين المذكورين وهذه القواسم موجودة عند الرافضة منذ القديم قال الشهرستاني في الملل والنحل 1 / 169 : " ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبراء والصغائر والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك " ، ومع وجود هذه القواسم فلا يزالون مختلفين إلى فرق كثيرة ذكرها المؤلفون في الفرق ، بل إن الطائفة منهم مصيرها إلى فرق شتى وعلى سبيل المثال قال الشهرستاني في الملل والنحل 1 / 174 عن الكيسانية وهم من الرافضة : " ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة وصار كل اختلاف مذهبا " ، وقال : " واختلف بعد أبي هشام (بن محمد بن الحنفية) شيعته خمس فرق " ، وهذا هو واقع الرافضة الآن فقد سعى حسين بن بدر الدين الحوثي إلى الملمة أشلاء الروافض لكن سرعان ما تفرقوا فطائفة تبعت محمد بن عبد العظيم الحوثي وأخرى مع علي بن مسعود وأخرى مع عبد الملك الحوثي وبينهم من التعادي والحروب وتكفير بعضهم بعضاً ما بينهم ، وكما فشلوا أولاً فسيفشلون في هذه وسيرى المجتمع ذلك ولو بعد حين لأن الله

يقول : " أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض " ، ويقول : " ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله " ، والمقصود أن هذه الوثيقة لا تعد وحدة اعتقادية ولكنها كما يقال : طبطة

{ ثانياً } : هذه القواسم لا تدل على تراجع الحوثيين عن غيهم وفسادهم بل إنها تؤكد تماديهم في ذلك وتؤيد إجرامهم فيما مضى وتحاول صبغه بالشرعية فإن هذه المسائل هي التي يقررها الحوثي في ملازمه اللهم إن بعضها مقرر هنا بعبارات مجملّة تؤدي نفس الغرض للتلبيس على الناس ، وبعضها مقرر بوضوح كتأكيدهم التماذي في قتال المسلمين تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد والوقوف ضد المستكبرين وأمريكا ... كما ستراه .

{ ثالثاً } : هذه الوثيقة دلالة واضحة على أن من يدعون أنهم علماء الزيدية يتلاعبون بالدين والمذهب الزيدي ويخضعونها للمصالح والأهواء فمن الموقعين على هذه الوثيقة كالمؤيد والمنصور من كان يضلّل الحوثيين وينفي صلتهم بالمذهب الزيدي فقد قالوا في بيان علماء الزيدية بعد أن ذكروا بعض ضلالاتهم : (وغير ذلك من الأقوال التي تصرّح بتضليل أئمة أهل البيت من لدن أمير المؤمنين علي عليه السلام ومروراً بأئمة أهل البيت وإلى عصرنا هذا والتي تهجم فيها على علماء الإسلام عموماً وعلى علماء الزيدية خصوصاً وفيما يذكره من الأقوال المبطنة من الضلالات التي تنافي الآيات القرآنية الواردة بالثناء على أهل البيت المطهرين وتنافي حديث الثقلين المتواتر ... فبناء على ما تقدم رأى علماء الزيدية التالية أسماؤهم التحذير من ضلالات المذكور وأتباعه وعدم الإغترار بأقواله وأفعاله التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا التأييدها ولا الرضا بها (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) ..

هذا كلامهم في السابق وأما الآن فالحوثيون - عندهم - من الزيدية بدون أي سبب يقتضي تغير الفتوى !! حيث قالوا في هذه الوثيقة : "اجتمعت اللجنة المكلفة لصياغة الإتفاق بين أبناء الزيدية عموماً ومن جملتهم المجاهدون " ، وأصبحت تلك الضلالات من الاختلاف الذي لا يمس ولا يبعد عن أصول السنة المطهرة ولا القرآن الكريم كما في آخر هذه الوثيقة !!؟

*** قالوا :** (بين أبناء الزيدية عموماً ومن جملتهم المجاهدون وفي مقدمتهم السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي) .

*** قلت :** زيد بن علي وآل البيت برآء من الرافضة وأدل برهان على ذلك أن الرافضة خالفوا زيد بن علي في النقطة الأساسية التي من أجلها فارق الرافضة وساهم بهذا الاسم وهي : البرآءة من أبي بكر وعمر -

رضي الله عنه - ، فإنهم رفضوه لما أبى البراءة منهم ، فقال : اذهبوا فأنتم الرافضة ، وإن الناظر في مراجع الحوثي ومن تحالف معهم يراها مملوءة بالطعن فيهما ، فكيف يكون هؤلاء زيدية ؟!

*** قالوا :** (ومن جملتهم المجاهدون وفي مقدمتهم السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي) .

*** قلت :** هذا واضح في كونهم جميعاً مقرين ما فعله الحوثيون من سفك للدماء وقطع للطرق وأنواع الفساد في الأرض وإلا فما يسمى وصفهم بالمجاهدين ؟!

*** قالوا :** (وبعض علماء الزيدية وأتباعهم وفي مقدمتهم السيد العلامة/ عبد الرحمن حسين شايم والسيد العلامة حسين بن يحيى الحوثي؛ وقد توصلت اللجنة إلى الآتي: أولاً: في مسائل أصول الدين)

*** قلت :** هذا يذكرنا بقول علماء المغرب عن كتاب إحياء علوم الدين للغزالي بأنه : إحياء علوم دينه وأما ديننا فإحياء علومه كتاب الله وسنة رسوله ، كما في البداية والنهاية 12 / 174 لابن كثير رحمه الله ، ونحن نقول : هذه مسائل أصول دينكم أما دين الله فيبرأ منها براءة الذئب من دم يوسف بل إنها تناقضه وتبطله .

*** قالوا :** (فالذي نعتقد وندين به الإيمان بأن الله واحد أحد)

*** قلت :** كلمة حق أريد بها باطل ، فإن الواحد الأحد معناه : الذي توحيد بجميع الكمالات بحيث لا يشاركه فيها مشارك ويجب على العبيد توحيدهم عقداً وقولاً وعملاً بأن يعترفوا بكماله المطلق وتفرد به بالوحدانية ويفردوه بأنواع العبادة ، كما قاله الإمام السعدي في تفسيره ص 901 ط ابن حزم .

فاسم الله : "الأحد الواحد" فيه إثبات صفات الله - عز وجل - ، وأما الرافضة فإنهم ينفون صفات الله عز وجل فلا يثبتون لله سمعاً ولا بصرأ ولا كلاماً ولا محبة ولا علواً ولا حكمة ولا وجهاً .. ، ويستدلون بهذين الإسمين بدعوى أن إثباتها يستلزم التبعض والتعدد للآلهة والقدماء أي الآلهة قال الأمير الحسين في الينابيع ص 129 : فمذهبنا أنه تعالى واحد لا ثاني له يشار كهُ في القدم ولا في الإلهية ، وهذا هو قول المسلمين كافة وأثبت قوم أكثر من قديم واحد فالصفات من الأشعرية أثبتت قدماء ، وزعمت أنها قائمة بذات الباري ، وهي القدرة والعلم والحياة والسمع والبصر والإرادة والكلام فيها يكون قادراً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومريداً ومتكلاً انتهى كلامه .

فانظر رعاك الله كيف يعتقدون أن إثبات صفات الله بما في ذلك صفة الحياة يقتضي إثبات أكثر من قديم أي إله !! ويروون - كذباً عن علي - رضي الله عنه أنه قال : " من وصف الله فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه ومن ثناه فقد جزأه " ، كما في ينابيع النصيحة للأمير حسين بن بدر الدين ص 73 تحقيق المحطوري ، واعتقادهم أن تعدد الصفات يستلزم تعدد الموصوفين جهل في العقل وضلال في الشرع ، قال شيخ

الإسلام ابن تيمية رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل 1 / 149 : : وأما استدلالهم بما في القرآن من تسمية الله أحداً وواحداً على نفي الصفات الذي بنوه على نفي التجسيم فيقال لهم ليس في كلام العرب بل ولا عامة أهل اللغات أن الذات الموصوفة بالصفات لا تسمى واحداً ولا تسمى أحداً في النفي والإثبات بل المنقول وبالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحداً واحداً حيث أطلقوا ذلك ووحيداً قال تعالى { ذرني ومن خلقت وحيداً } وهو الوليد ابن المغيرة .

وقال تعالى { فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف } فساها واحدة وهي امرأة واحدة متصفة بالصفات بل جسم حامل للأعراض .

وقال تعالى { وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله } .

وقال تعالى { قالت إحدهما يا أبت استأجره } سورة القصص 26 وقال تعالى { أن تضل إحدهما فتذكر إحدهما الأخرى } وقال تعالى { فإن بغت إحدهما على الأخرى } وقال { ولم يكن له كفواً أحد } وقال { قل إني لن ينجيني من الله أحد } وقال تعالى { فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً } وقال تعالى { ولا يظلم ربك أحداً } .

فإن كان لفظ الأحداً لا يقال على ما قامت به الصفات بل ولا على شيء من الأجسام التي تقوم بها الأعراض لأنها منقسمة لم يكن في الوجود غير الله من الملائكة والإنس والجن والبهايم من يدخل في لفظ أحد بل لم يكن في الموجودين ما يقال عليه في النفي أنه أحد فإذا قيل { ولم يكن له كفواً أحد } لم يكن هذا نفيًا لمكافأة الرب إلا عمن لا وجود له ولم يكن في الموجودات ما أخبر عنه بهذا الخطاب أنه ليس كفواً لله وكذلك قوله { ولا أشرك بربي أحداً } { ولا يشرك بعبادة ربه أحداً } فإنه إذا لم يكن الأحداً إلا ما لا ينقسم وكل مخلوق وجسم منقسم لم يكن في المخلوق ما يدخل في مسمى أحد فيكون التقدير ولا أشرك به ما لم يوجد ولا يشرك بربه ما لا يوجد وإذا كان المراد النفي العام وأن كل موجود من الإنس والجن يدخل في مسمى أحد ويقال إنه أحد الرجلين ويقال للأنثى إحدى المرأتين ويقال للمرأة واحدة وللرجل واحد ووحيد علم أن اللغة التي نزل بها القرآن لفظ الواحد والأحد فيها يتناول الموصوفات بل يتناول الجسم الحامل للأعراض ولم يعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلاً بل ولا عرف منهم أنهم لا يستعملونه إلا في غير الجسم بل ليس في كلامهم ما يبين استعمالهم له في غير ما يسميه هؤلاء جسماً فكيف يقال لا يدل إلا على نقيض ذلك ولم يعرف استعماله إلا في النقيض الذي أخرجوه منه الوجودي دون النقيض الذي خصوه به وهو العدمي وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن أبلى من هذا " .

وأيضاً هل حقق الرافضة توحيد العبادة حتى يكونوا معتقدين لكونه واحداً أحداً كما يريد الله ؟ واقعهم ينبئك أنهم لم يحققوه بل إنهم يقرون بناء المساجد على القبور والذبح لها والنذر لها والإستغانة بها .

*** قالوا :** (فرد صمد)

*** قلت :** الصمد له معانٍ منها الكامل في صفاته وأفعاله جاء ذلك عن ابن عباس كما في تفسير ابن جرير وجاء عن سعيد بن جبير كما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في دقائق التفسير 6 / 357 وذكره الشوكاني قولاً كما في فتح القدير 5 / 516 ، قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى 17 / 452 : " فالصمدية تثبت الكمال المنافي للنقائص وقال ابن القيم في الزاد 1 / 316 : يثبت لله جميع صفات الكمال .

والرافضة ينكرون كثيراً من صفاته مستدلين بهذا الاسم آخذين ذلك من قول بعض السلف : الصمد الذي لا جوف له " ، قالوا : فهو مصمد لا يتجزأ ، وعندهم أن إثبات الصفات ينافي صمديته تعالى ، وهذا باطل فإن كون الشيء مصمداً لا جوف له لا يعني أنه لا يتصف بالصفات ، فنحن نرى الأحجار المصمدة لها أوصاف ، وعلى هذا فلا يلزم من كون الشيء مصمداً ألا يوصف ، كما أنه لا يلزم من إثبات الصفات التجزؤ والتعدد كما سبق ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية 1 / 151 : " وكذلك اسم الصمد ليس في قول الصحابة أنه " الذي لا جوف له " ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات ، بل هو يدل على إثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوه مبسوطه في غير هذا الموضع " ، وبهذا يتبين أن الرافضة لا يقرون بهذا الاسم على المعنى الذي يريده الله .

*** قالوا :** (لم يلد ولم يولد ليس له شبيه ولا ند ولا مثل) .

*** قلت :** تنزيه الله عز وجل عن الشبيه والمثل من أصول الإسلام قال تعالى : " ليس كمثله شيء وهو السميع البصير " ، ولكن الرافضة غلو في نفي التشبيه حتى وقعوا في التعطيل حيث توهموا أن إثباتها يستلزم التشبيه ، فقالوا : لو قلنا أن الله سمعاً وبصراً وقوةً وكلاماً ووجهاً ويدين وعلواً واستواءً على العرش .. الخ فقد شبهناه بخلقه لأن المخلوق يوصف بهذه الصفات وهذا من جهلهم فإن التشابه في الأسماء لا يستلزم التماثل في الحقائق لأن الصفات بحسب من تضاف إليه ، فلا يلزم من إثبات الفاكهة والنخل والرمّان في الجنة أن تكون كفاكهة ورمّان ونخل الدنيا لأن تلك أضيفت إلى الجنة وهذه أضيفت للدنيا وإن كانت الأسماء واحدة ، وأيضاً لا يلزم من إثبات أنف للإنسان أن يكون كأنف الفيل الذي هو خرطوم ، وإذا كان لا يلزم من تشابه الأسماء تماثل الحقائق في المخلوق مع المخلوق ، فالتباين بين الخالق والمخلوق أولى ، فإن صفاته أضيفت إليه فهي تليق بعظمته وجلاله ، وصفات المخلوق أضيفت إليه فهي

تليق بعجزه وضعفه ونقصه ، ولو كان التشابه في الأسماء يستلزم التشابه في الحقائق للزم إنكار ذات الله فإن للمخلوق ذاتاً ، وللزم إنكار وجوده لأن للمخلوق وجوداً ، وللزم إنكار حياته لأن للمخلوق حياتاً ، فإن قيل : ذاته وحياته ووجوده تليق به ، قيل : وكذلك سائر الصفات تليق به ، فإما أن تثبتوا الجميع كما يليق بجلاله فتتقضوا مذهبكم ، وإما أن تنفوا الجميع فتكفروا الله بالكلية ، وإما أن تتناقضوا فتثبتوا بعضاً وتنفوا بعضاً مع أن الجميع باب واحد ، ومع التناقض هو تحكم محض لأنه تفريق بلا دليل .

ثم إن الرافضة فرُّوا من تشبيهه فوقعوا في شر منه فرُّوا من تشبيهه بالمخلوق الحي فوقعوا في تشبيهه بالجماد فمثلاً نفوا صفة الكلام عن الله بدعوى أنه يلزم من إثباتها تشبيهه بالإنسان المتكلم ونحوه فوقعوا في تشبيهه بالجماد الأخرس الذي لا يتكلم ، قال ابن القم في النونية :

وإذا انتفت صفة الكلام فضدها خرسٌ وذلك غاية النقصان

إلى أن قال رحمه الله :

فجحدت أوصاف الكمال مخافة التجسيم والتشبيه بالإنسان

ووقعت في تشبيهه بالجامدات الناقصات وذا من الخذلان

الله أكبر هتكت أستاركم حتى غدوتم ضحكة الصبيان

وأيضاً فكل صفة حرفوا ظاهرها فيلزمهم التشبيه في المعنى الذي أثبتوه كما يلزمهم في المعنى الذي نفوه ، فعلى سبيل المثال قولهم الرحمن على العرش استوى أي استولى بدعوى أن تفسير الإستواء بالعلو يستلزم التشبيه ، فيقال لهم : وهكذا الإستيلاء فإن المخلوق يوصف بالإستيلاء .

*** قالوا :** (عالم بكل شيء) .

*** قلت :** وهذه لم يؤمنوا بها كما أراد الله بل آمنوا بها على وجه يستلزم نفيها ، فإنهم قالوا : لا يعلم بعلم ، أو : يعلم بلا علم بل علمه هو ذاته ، قال الأمير الحسين بن بدر الدين في كتاب " ينابيع النصيحة في العقيدة الصحيحة " ص 52 رداً على من قال : يعلم بعلم : " ولا يصح ذلك إلا متى كان عالماً لذاته دون ما قالوه من أنه عالم بعلم " انتهى ، فكيف يصح أن يكون عالماً بلا علم سميعاً بلا سمع .. وسبق قوله : " وأثبت قوم أكثر من قديم واحد فالصفاتية من الأشعرية أثبتت قُدماً ، وزعمت أنها قائمة بذات الباري ، وهي القدرة والعلم والحياة والسمع والبصر - والإرادة والكلام فيها يكون قادراً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومريداً ومتكلاً انتهى كلامه !!!

الى آخر هذا الهراء بل قال وهو يتكلم عن اسم القديم : " ألا ترى أن أحدنا لما كان قادراً بقدره ،
وعالمًا بعلم ، وحيًا بحياة وجب حلول هذه المعاني فيه ؛ ليكون قادرا وعالما وحيًا ، وباطل أن تحلّ فيه تعالى
، لأنّ المَحَالَ كلّها محدثة !!! .

فانظر وفقني الله وإياك كيف يقرر أن الله عالم ويزعم في نفس الوقت أنه يستحيل أن يحل فيه العلم والحياة
والقدرة !!!

*** قالوا :** (قادر على كل شيء) .

*** قلت :** وهذه أيضاً لم يؤمنوا بها كما أراد الله فإن من عقيدة أئمة الرافضة أن الله لا يقدر أن يخلق أفعال
العباد فلا يقدر أن يجعل المطيع مطيعاً ولا العاصي عاصياً ، كما هو مسطر في كتب أئمتهم ، كينابيع
النصيحة في مواضع عدة منها ص 41 .

وأيضاً يقولون : قادر بلا قدرة ، وهذا يستلزم نفي القدرة ، قال الأمير حسين بن بدر الدين في الينابيع ص
41 : وقد ثبت أنه تعالى قادر لا بقدره !!! .

*** قالوا :** (الأول والآخر والظاهر والباطن) .

*** قلت :** لقد فسّر النبي - صلى الله عليه وسلم - هذين الإسمين فقال : اللهم أنت الظاهر فليس فوقك
شئ وأنت الباطن فليس دونك شئ " كما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والرافضة ينفون علو
الله على خلقه الذي دل عليه هذا الإسم ، ويقولون هو في كل مكان ، وهكذا يزعمون أن معنى الباطن أي
الذي لا يُرى ، فهل هم صادقون في إيمانهم بها ؟ ! .

*** قالوا :** (لا تدركه الأبصار - لا في الدنيا ولا في الآخرة - وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) .

*** قلت :** نعم لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير كما قال الله وهو أصدق القائلين
، لكن كما يريد الله ورسوله وكما يفهم أهل العلم وأئمة الدين ، لا على فهم الرافضة الذين يستدلون بالآية
في غير موضعها على نفي رؤية المؤمنين لله يوم القيامة ، لأن أهل العلم فسّروا الآية تفسيراً آخر ، قال
العلامة الشوكاني رحمه الله في تفسيره المسمّى فتح القدير : " قوله : لا تدركه الابصار " ، الأبصار جمع بصر
، وهو الحاسة ، وإدراك الشئ عبارة عن الإحاطة به ، قال الزجاج : أي لا تبلغ كُنْه حقيقته ، فالمنفي هو
هذا الإدراك لا مجرد الرؤية فقد ثبتت بالأحاديث المتواترة تواتراً لا شك فيه ولا شبهة ولا يجهله إلا من
يجهل السنة المطهرة جهلاً عظيماً ..

فانظر إلى فهم الإمام الشوكاني رحمه الله لمعنى الآية على وجهها الصحيح ، واقتد به فإنه الحق الذي عليه
أئمة الدين من المفسرين وغيرهم إلا من تلوث بفكر الفرقة المعتزلية من علماء الضلال .

ورؤية الله في الآخرة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : " وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناظرة " ، وفي الصحيحين عن جرير بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته " ، قال يزيد بن هارون : من أنكر حديث جرير في الرؤية فهو برئ من الله ورسوله " أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة ، قال الإمام ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية 1 / 208 : " وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين وأهل الحديث وسائر طوائف أهل الكلام والمنسوبون إلى السنة والجماعة " ، وحكى الإجماع كثير من أهل العلم ومنهم أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان في عقيدتهما التي نقلها عنهما ابن أبي حاتم كما في أصول السنة للالكائي وحكاها المزي في شرح السنة وغيرهم من العلماء والأئمة في سائر المذاهب المعتمدة .

* **قالوا :** (الغني عما سواه) .

* **قلت :** هذه كأخواتها كلمة حق يراد بها باطل ، فالله غني غنى ذاتياً ، ولكن ليس معنى غناه ما يعنيه الروافض فإنهم يزعمون أن من معانيه : نفي تقديره - سبحانه - للشر بدعوى أنه غني عن فعل القبيح ، ولا معناه نفي صفة الكلام بزعم أنه غني عن الآلات التي يكون بها الكلام ، ولا معناه نفي علوه وفوقيته بدعوى أنه غني عن العرش .. الخ ما يقال هاهنا .

* **قالوا :** (لا تجوز عليه الأعضاء) .

* **قلت :** لا إله الا الله كم يلبس هؤلاء على الناس بإيراد مثل هذه العبارات المنمقة لغرض فاسد عرف من خلال ما سطره في كتبهم فإن مقصودهم هنا نفي ما أخبر الله به عن نفسه من الصفات الخيرية كالوجه واليدين ، وليس مرادهم نفي أعضاء كأعضاء المخلوق فحسب ، بل أرادوا التشنيع على أهل السنة الذين يؤمنون بما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله بتسمية ذلك بالأسماء القبيحة تنفيراً عنه ولكن أهل السنة لن يتركوا ما دل عليه الدليل لتشنيع أحد ما دام الحق معهم ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله : " ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنت ولا نتعدى القرآن والحديث " .

ولكن لما كانت هذه الكلمات مشتملة على حق وباطل لم يثبتها أهل السنة مطلقاً لكي لا يثبتوا ما فيها من الباطل ولا نفوها مطلقاً حتى لا ينفوا ما تضمنته من الحق ، ولكنهم يستفصلون قائلها فإن أظهر معنى حقاً قبلوه منه مع إنكارهم التلفظ بهذه الالفاظ المجملة واستعمالها ، وعليه فيقال لمن نفي الأعضاء : أتريدون نفي أعضاء كأعضاء المخلوق فهذا حق فإن الله ليس كمثله شئ وهو السميع البصير ، وإن أردتم نفي صفة الوجه ونحوها عن الله فلا نسلم لكم أن هذه أعضاء في حق الله بل هي من صفاته التي

أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله - صلى الله عليه وسلم - كما يليق بجلاله وعظمته ، قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية : " ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء أو جوارحاً وأدوات أو أركان لأن الركن جزء الماهية والله تعالى هو الأحد الصمد لا يتجزأ سبحانه وتعالى والأعضاء فيها معنى التفرق والتعضيه تعالى الله عن ذلك " .

ولقد وصل الحد بالرافضة إلى إنكار صفة القوة لله عزوجل بدعوى أن القوى إنما تستعمل في الأجسام ذوات الجوارح والمحتملة للأعراض ، فيقال: فلان ذو قوة ، وإنه لذو قوة شديدة إذا كانت جوارحه متينة مكبدة صلبة الأعصاب، غير رخوة ، كما في كتابهم ينابيع النصيحة ص 51 بتحقيق المحطوري !!
والحاصل أن هذه كلمة تستروا بها لنفي صفات الله - عزوجل - ولكن هيهات أن تنفق على أهل السنة والجماعة الذين هم بياطرة الرافضة وجهالاتهم .

*** قالوا :** (والأبعاض) .

*** قلت :** الله منزّه عن الأبعاض ولكن إثبات الصفات لا يستلزم أن يكون أبعاضاً ، ولو كان إثباتها يستلزمه لكتّم أول من يصف الله به فإنكم وصفتم الله بالحياة والقدرة ونحن نرى أنه لا يوصف بهما إلا مخلوق له أبعاض وأجزاء ! فيلزمكم أحد أمور ثلاثة : **أحدها :** إما أن تنفوا القدرة والحياة عن الله ، فتكونون واصفين له بالعجز والموت !! **وإما** أن تثبتوا جميع صفات الله مع تنزيهه عن الأبعاض ، وهذا نقض لمذهبكم وأخذ بمذهب أهل السنة ، وهذا هو الواجب عليكم **وإما** أن تتناقضوا فثبتوا بعضاً دون بعض !!

*** قالوا :** (والأيدي) .

*** قلت :** أما هذه المسألة فالثابت لله عزوجل يدان تليقان بجلاله وعظمته ، كما قال تعالى : " بل يده مبسوطتان ينفق كيف يشاء " وقال تعالى : " ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي " ، وقال تعالى : " تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير " ، وأما السنة فتواترت بذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى 6 / 363 : " وقد تواتر في السنة مجئ اليد " انتهى .

ومما صح من الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم : " إن المقسطين على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في أهلهم وحكمهم وما ولوا " أخرجه مسلم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها " أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى 6 / 372 : " وهذه أحاديث تلتقتها الأمة بالقبول والتصديق " .

وقول الجهمية والرافضة : اليد بمعنى القدرة أو النعمة تردُّه الأدلة ، فإن الله عز وجل وصف يده الكريمة بما يقتضي أنها يد حقيقية تليق بجلاله ، فوصفها بالقبض والبسط والكف واليمين والطي ، وهذه صفات اليد الحقيقية لا صفات النعمة ، وأيضاً ليست نعم الله محصورة في اثنتين بل نعمه لا تحصى قال تعالى : وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها " وقدرته باتفاق الطائفتين صفة واحدة لا تتعدد كما في مختصر- الصواعق المرسله ولأنه لا يجوز التعبير عن الواحد بلفظ الإثنين كما في مجموع الفتاوى 6 / 365 ، وأيضاً فجميع الخلق خلقهم الله بنعمته وقدرته فلو كان معنى اليد القدرة أو النعمة لما كان لآدم ميزة على غيره ، وإبطال هذا القول من وجوه كثيرة وفي المذكور كفاية للمنصف ، ومن أراد التوسع فليراجع الصواعق المرسله للعلامة ابن القيم أو مختصره للموصلي .

*** قالوا :** (والأرجل) .

*** قلت :** لم يرد في كتاب الله إثبات الأرجل لله ولكن ورد قوله صلى الله عليه وسلم : " ..فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط قط " كما في البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " وسع كرسيه السماوات والأرض " قال : الكرسي موضع القدمين ، أخرجه الحاكم في المستدرك ، وهذه الصفة تليق بجلاله كصفة الوجه وغيرها .

*** قالوا :** (ونحوها) .

*** قلت :** يريدون كصفة الوجه فالرافضة ينكرون هذه الصفة ويحاولون تحريفها .

*** قالوا :** (من الأدوات) .

*** قلت :** الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة وكل هذه المعاني منتفية عن الله ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله ، ولكن الرافضة يريدون التوصل بها إلى إنكار صفات الله الثابتة له كالوجه واليدين بدعوى أن إثباتها يستلزم افتقار الرب الى أدوات ينتفع بها وهو الغني وهذا باطل فإن صفات الله لا يقال عنها أدوات ولا يلزم من اتصافه بها افتقاره إليها فإنها ليست مخلوقة حتى يكون مفتقراً إلى مخلوق ولكنها من ذاته تعالى فلا ينافي إثباتها غناه .

وبهذه الدندنة نفى المعطلة من الجهمية والروافض وغيرهم صفة الكلام فزعموا أنه لو أثبتناها للزم أن يكون له أدوات الكلام من لسان وشفيتين وحلق وغير ذلك ، وهذا من جهلهم إذ لا يشترط في الكلام

ذلك قال تعالى عن الأرض : " يومئذ تحدث أخبارها " وقال عن السماء والأرض : " قالتا أتيننا طائعين " ، فتكلمت السماوات والأرض بغير هذه الأدوات ، ولكن الرافضة لا يعقلون .

*** قالوا :** (ولا تجوز عليه الحركة والسكون والزوال والانتقال) .

*** قلت :** هذه ألفاظ مجملة يريدون بها نفي بعض صفات الأفعال كالإستواء على العرش والنزول في ثلث الليل الآخر والمجيئ يوم القيامة ، كما قال تعالى : الرحمن على العرش استوى " وقال : " وجاء ربك والملك صفاً صفاً " ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " ينزل ربنا إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ هل من داع فاستجب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له " ، قال ابن عبد البر في التمهيد 7 / 128 : هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته .. وهو حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

والحامل لهم على نفيها زعمهم أنها تستلزم أن يكون الله جسماً وهذا ليس بلازم قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى 5 / 569 : " والأشعري قد استدلل على أن الحركة وأنواعها لا تختص بالاجسام بما وجد من استعمالهم ذلك في الاعراض قال : فإنهم يقولون : جاءت الحمى وجاء البرد وجاءت العافية وجاء الشتاء وجاء الحر ونحو ذلك مما يوصف بالمجى والإتيان من الأعراض ...

قلت : وكذا الروح تتحرك فتصعد إلى الله عند النوم والموت وهي ليست جسماً وكذا الملائكة إذ الجسم في اللغة عبارة عما كثف وغلظ .

قال شيخ الإسلام 5 / 571 : " فينبغي أن يعرف أن الحركة جنس تحته أنواع مختلفة باختلاف الموصوفات بذلك وما يوصف به نفس الإنسان من إرادة ومحبة وكراهية وميل ونحو ذلك كلها فيها تحول النفس من حال إلى حال وعمل للنفس وذلك حركة لها بحسبها ولهذا يعبر عن هذه المعاني بألفاظ الحركة فيقال : فلان يهفو إلى فلان كما قيل

يهفو إلى البان من قلبي نوازه وما بي البان بل من دارة البان اهـ

قلت : ويلزمهم إثبات الحركة فقد أثبتوا لله الفعل وقالوا : لا يصح وصفه بالقدرة إلا بإثبات الفعل ؛ والفعل لا يكون فيما نراه إلا من فاعل متحرك .

*** قالوا :** (ولا يحويه زمان ولا مكان) .

*** قلت :** المكان قسمان :

مكان وجودي يحيط بمن فيه فهذا منفي في حق الله لأن الله أعظم وأكبر من أن يحويه مكان .

ومكان عدي وهو العلو فالله فوق كل شيء قال تعالى : " وهو العلي العظيم " وقال : " أأمنت من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور " وقال : " الرحمن على العرش استوى " أي علا وارتفع ، وقال : " إليه يصعد الكلم الطيب " والصعود من أسفل إلى أعلى ، وقال : " وهو القاهر فوق عباده " ، وقال : " يخافون ربهم من فوقهم " ، والأدلة على علو الله من السنة كثيرة متواترة ومن أشهرها حديث المعراج فإنه لو لم يكن ربنا في السماء فإلى من عرج بالنبى - صلى الله عليه وسلم - ومن الذي خاطبه وفرض عليه الصلوات " ؟ !

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في النونية :

يا قوم والله العظيم لقولنا ألف تدل عليه بل ألفان
عقلاً ونقلاً مع صريح الفطرة الأولى وذوق حلاوة الإيمان
كل يدل بأنه سبحانه فوق السماء مبين الأكوان
أترون أنا تاركوا ذا كنه لجعاجع التعطيل والهديان

وإنكار علو الله على خلقه تكذيب بالقرآن والسنة ، وهذا هو مراد الرافضة بنفي المكان أن ينفوا علو الله ويقرروا أنه في كل مكان بذاته !! ويلزمهم على هذا القول أن يكون حتى في أماكن القذارة فإنها مكان وهم قالوا : الله في كل مكان ، ثم إنهم أرادوا أن ينزهوا الله أن يحصره بزعمهم في مكان ، ثم قالوا : إنه في كل مكان فجعلوا جميع الأماكن تحصره ، ونفوا عنه المكان فثبتوا له الأماكن .

فإن قالوا : كيف تثبتون مكاناً عدياً ؟ قيل كما تثبتون أن الله كان ولا مكان !.

*** قالوا :** (والإيمان بأنه تعالى عدل حكيم لا يظلم العباد ولا يرضى بالفساد ولا يكلف ما لا يطاق ولا يجبر على الأفعال بل جعل المكلفين مخيرين (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ) الكهف الآية 29 لا يعذب أحداً إلا بذنبه (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) الأنعام الآية 164 (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) النجم الآية 39) .

*** قلت :** انظر إلى هذه الكلمات المعسولة التي قد دسوا فيها السم الزعاف فالذي لا يعرف مذهبهم يظن أنهم ينزهون الله عز وجل ويعظمونه ولو رجع إلى كتبهم لعلم أنهم يريدون نفي تقدير الله لأفعال العباد فالعباد عندهم مستقلون بأفعالهم ليس لمشئته الله عز وجل أي تأثير فيها بل إنهم يرون أن الله عز وجل لا يقدر على جعل المطيع مطيعاً والعاصي عاصياً كما في ينابيع النصيحة وإن كان بعضهم قد يشذ فيقول : إنه يقدر ولا يقدر ، ولا شك في مخالفة هذا للقرآن والسنة قال تعالى : " وما تشاءون إلا أن يشاء الله الله رب العالمين " وقال : " لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين " ، وقال تعالى :

ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد " ، وقال : " من يهد الله فهو المهتد ومن يضل فلن تجد له ولياً مرشداً " ، وقال : " فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم " .

وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أن جبريل قال : فأخبرني عن الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره " رواه مسلم .

وأجمع المسلمون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

ولا ينافي ذلك عدل الله عز وجل كما يوهم الرافضة لأن الله عز وجل جعل لهم اختياراً ولم يجعلهم مجبورين فإن قالوا : كيف تثبتون أنه يقدرها وأنهم مختارون ؟ قيل : كما تقولون : كتبها عليهم ولم يجبرهم ! .

وكذلك لا ينافي حكمته فإن الله يهدي من يشاء بحكمته ولعلمه أنه أهل للهداية ويضل من يشاء بحكمته ولعلمه أنه ليس أهلاً للهداية ولا قابلاً لها لذلك ختم ربنا تعالى قوله : " وما تشاؤون إلا أن يشاء الله " بقوله : " إن الله كان عليماً حكيماً " ، وقال تعالى بعد أن ذكر احتجاج المشركين بالقدر : " قل لله الحجة البالغة فلو شاء هداكم أجمعين " .

وقال عز شانه : " ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولّوا وهم معرضون " .

وأما لماذا هدى فلاناً وأضل فلاناً ؟ فنحن نوقن أن الله لا يفعل الشيء إلا لحكمة وإن خفي علينا أكثر تفاصيل ذلك كما نوقن أن الله لا يشرع شيئاً إلا لحكمة وإن كنا نخفى علينا كثيراً من حكم ذلك كالحكمة من جعل الصلوات خمساً فقط ولماذا كانت بالركعات المعروفة ولم تكن أقل أو أكثر ؟ والتعمق في هذه الأشياء غير محمود ، قال الإمام الطحاوي رحمه الله : " وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان ودرجة الطغيان فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ونهاهم عن مرامه كما قال تعالى : " لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون " ..

وهكذا لا ينافي كونه : لا يرضى بالفساد " فإن توهم المنافة ناتج عن الخلط بين الإرادة الشرعية وبين الإرادة الكونية ، فإن إرادة الله للشر كوناً لا يعني رضاه به ولا محبته له ، كما أنه لا يلزم من إرادته وخلقته الذوات الخبيثة من الشياطين وغيرهم أن يحبها ، لأن الإرادة المقتضية للرضا والمحبة للمراد هي الإرادة الشرعية ، فلا يشرع الله أمراً إلا وهو يحبه ويرضاه ، وأما الإرادة الكونية فقد يريد الله ما لا يحبه ، ولكنه يريد ما يترتب عليه من الحكم والمصالح ، كالمثال المذكور .

وبهذا يتبين بطلان عقيدة الرافضة في الإيمان بالقدر ، وأنهم قد ضلوا سواء السبيل .

*** قالوا :** (والإيمان بأن الله صادق فيما وعد به المؤمنين وفي وعيده للعاصين لا يخلف وعده ولا وعيده كما قال عز من قائل (مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ))

*** قلت :** هذا من أصول الرافضة المأخوذة عن المعتزلة وهو ما يسمونه بإنفاذ الوعيد ، ومعناه أن العصاة من الموحدين مقطوع لهم بالنار ، وليسوا تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنهم بفضلهم ورحمته وإن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم ثم كان مصيرهم إلى الجنة ، كما قال تعالى : " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " ، وكما في الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله عصابة من أصحابه : بايعوني على أن لا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَرَّهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ " فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ " .

والأدلة من السنة على ذلك متواترة ، وأما قولهم : إن الله لا يخلف وعيده ، فهذه الأدلة تردده وليس إخلاف الوعيد كذباً حتى ينزه الله عنه بل المعروف شرعاً وعقلاً وفطرةً ولغةً أنه عفو وفضل ، قال الأصمعي رحمه الله : جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو يخلف الله وعده ؟ قال : لا ، قال : افرأيت إن وعد الله على عملٍ عقاباً أيخلف وعده ؟ فقال أبو عمرو بن العلاء : من العجمة تيت يا أبا عثمان إن الوعد غير الوعيد إن العرب لا تعد خلفاً ولا عاراً أن تعد شراً ثم لا تفعله ترى أن ذاك كرم وفضل وإنما الخلف أن تعد خيراً ثم لا تفعله ، قال : فأوجدني هذا في كلام العرب ، قال : أما سمعت إلى قول الأول :

لا يرهب ابن العم ما عشت صولتي ولا أختبي من خشية المتهدد

وإني وإن أوعدته ووعدته لمخلف إيعادي ومنجز مواعيدي

وقد اعترضوا على الإستدلال بالآية السابقة بما يدل على سعة الجهل فقالوا : الآية في حق التائبين !! مع أن الآية صريحة في رد هذا التحريف فإن الله قال : " لا يغفر أن يشرك به " ، والتائب يغفر له حتى الشرك ، قال تعالى : قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " ، وقال تعالى : " والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً " ، وأيضاً فإنه أبان أنه يغفر ما دون الشرك لمن يشاء لا لكل أحد مع أنه يغفر لكل التائبين .

* **قالوا :** (وأن الجنة مأوى لمن أطاعه خالداً مخلداً فيها أبداً وأن النار مستقر ومثوى لمن حكم سبحانه له بها خالداً مخلداً فيها أبداً وأن الشفاعة لا تكون للكافرين ولا للظالمين الفاسقين (أهل الكبائر) بل هي كما قال تعالى: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ) الأنبياء الآية 28 (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) غافر الآية 18) .

* **قلت :** أما الكفار بأصنافهم فلا شفاعة لهم وهم من الخالدين في النار ، أما عصاة الموحدين فهم تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنهم برحمته وفضله وإن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم ثم مصيرهم إلى الجنة ، قال تعالى : " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " ، وقال تعالى : " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها .. " فبين ان الأصناف الثلاثة مصيرهم إلى الجنة ، أما المقتصد والسابق بالخيرات فيدخلونها أولاً دون عذاب ، وأما الظالم لنفسه فهو على حسب ما سبق ذكره .

ومن السنة أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم : " يخرج قوم من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم فيدخلون الجنة يسمون الجهنميين " أخرجه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، والذين يشفعون غير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصناف ، فمن أراد الإطلاع على المزيد من الأحاديث في المسألة فليراجع كتاب العلامة مقبل الوادعي رحمه الله : " الشفاعة " ص 151 - 178 .

وأما قوله تعالى : " ولا يشفعون إلا لمن يرتضى " ، فالمعنى : إلا لمن أذن له ، كما قال تعالى : " من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه " ، والله عز وجل لا يأذن بالشفاعة لأحدٍ إلا للموحدين كما دلت عليه الأدلة السابقة ، وأما المشركين فلا يأذن لهم ، والدليل حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول - الله صلى الله عليه وسلم - : " أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه " رواه البخاري ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً " ، فدللت هذه الأحاديث وغيرها على أن المراد بمن ارتضى هم الموحدون .

وأما قوله تعالى : " ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع " ، فالمراد بالظالمين فيها هم المشركون كما قال تعالى : " والكافرون هم الظالمون " وقال تعالى : " إن الشرك لظلمٌ عظيم " ، ولو سلمنا أن المراد كل ظالم ، فالمنفي هو الشفيع المطاع ، أي الذي يأمر فيطاع فإن هذا لا يليق بالله عز وجل ، وإنما الشفاعة المثبتة هي الشفاعة بإذن الله عز وجل .

والعجيب أن الرافضة يستنكرون تجاوز الله عن بعض عباده المسلمين العصاة بفضلهم ورحمته وحكمته ثم يروون مثل حديث : " حب علي حسنة لا يضر معها خطيئة ! " الذي هو المجري بكل ما تعنيه الكلمة على المعاصي و الذي رفعوا به علي بن أبي طالب رضي الله عنه فوق منزلة الله ومنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنه لا ينفع العبد مجرد محبتها بدون طاعة قال تعالى : " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله " ، فكيف تنفعه محبة علي - رضي الله عنه - وإن ارتكب ما ارتكب من المعاصي .

* **قالوا :** (والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وأعظم الرسل وخاتمهم نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، و كتابه القرآن الكريم الذي اختص الله به هذه الأمة وجعله هدى للمتقين ومعجزة خالدة لا تقبل التحريف ولا التبديل ولا الزيادة ولا النقصان الذي (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) فصلت الآية 42 ذلك هو قرآننا العظيم ودستورنا وهادينا على مر الأزمنة والعصر) .

* **قلت :** أما الإيمان بالله فيشمل الإيمان بألوهيته وذلك أن يفرد بالعبادة والرافضة معلوم عنهم تقديس القبور إلى حد الذبح والنذر لها والاستغاثة بأصحابها ، ويشمل الإيمان بالأسماء والصفات وقد علمتم موقفهم منها ، وأما الإيمان بالكتب فمن أسس ذلك أن تعتقد أنها كلام الله والرافضة يعتقدون أن القرآن مخلوق ويرمون من قال كلام الله غير مخلوق أنه حشوي مشبه كما قال أميرهم المسمى بالحسين بن بدر الدين في كتابه : ينابيع النصيحة : " فصل : ونعتقد أنه محدث مخلوق غير قديم ، وقالت الحشوية : إن هذا الذي هو قديم ، ويقولون : بأنه كلام الله تعالى ... " .

وهذه عقيدة مخالفة للعقيدة الإسلامية الصحيحة ، قال تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله " ، وقال تعالى : " اتل ما أوحى إليك من كتاب ربك لا مبدل لكلماته ولن تجد من دونه ملتحداً " ، والقرآن من علم الله كما قال تعالى : " ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم " ، وقال تعالى : " أنزله بعلمه " أي مقترناً بعلمه ، فإذا كان مخلوقاً للزم أن يكون علمه تعالى مخلوقاً والمخلوق كان عدماً ثم وُجد ، فيلزمهم أن يكون الله لم يكن يعلم ثم علم ، وكان من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخطب : " فإن أصدق الحديث كتاب الله " كما في صحيح مسلم ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان في عقيدتهما التي يرويا عنهما ابن أبي حاتم : " أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته " .

فاستبان بهذا شذوذ هذه العقيدة وأهلها عن عقيدة القرآن والسنة وأئمة المسلمين وعلمائهم

وأما الإيذان بأن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل ، فكيف يستقيم ذلك مع اعتقاد أن الإمامة ختمت الرسالة وأنها أغنت عنها ، قال الأمير حسين بن بدر الدين في مقدمة كتابه " ينابيع النصيحة " :
ولما قبض الله محمداً عليه السلام وعلى الأئمة من ولده الكرام ختم النبوة بالإمامة وجعلها عوضاً عنها إلى يوم القيامة فجعل الإمام بعد رسول الله علياً واجتباها أخاً وولياً واصطفاه وصياً ووزيراً !!!! .

*** قالوا :** (وأن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو أخوه ووصيه أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ثم الحسن ثم الحسين ثم الأئمة من أولادهما كالإمام زيد والإمام القاسم بن إبراهيم والإمام الهادي والإمام القاسم العياني والإمام القاسم بن محمد ومن نهج نهجهم من الأئمة الهادين) .

*** قلت :** تضمن كلامهم إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وأنهم أخذوها بغير حق ، مع أن خلافتهم ثابتة بالسنة والإجماع ، أما السنة فقد جاءت على وجهين :

{ الأول } : سنة تدل على خلافة الأربعة كحديث سفينة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم يكون ملكاً " أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي في الكبرى وأحمد في مسنده .

وحديث العرباض بن سارية وفيه : " .. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي .. " أخرجه أبو داود وغيره ، ففي الحديثين الإخبار عن قيام خلافة راشدة مهديّة لمدة ثلاثين سنة ولا يمكن أن يقع خلاف ما أخبر به صلى الله عليه وسلم بل لا بد أن يقع كما أخبر ، والذي وقع هو خلافة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عن الجميع ، فدل على صحة خلافتهم على ذلكم الترتيب وأنهم راشدون مهديون لا ظالمون ولا غاصبون .

{ الثاني } : سنة تدل على خلافة أبي بكر خاصة ، وقد اختلف العلماء هل ثبتت خلافته بالنص أو بالإشارة ، والحق أنها بالإشارة الظاهرة ، ومن الأحاديث التي تدل على ذلك ، استخلافه في الصلاة مع وجود من هو أقرأ منه إشارة إلى أنه الخليفة من بعده ، لأن المعتاد أن الذي يؤم الناس هو الأمير ، ولو كان المراد مجرد الإمامة لقدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره ، كما قرر ذلك الإمام أحمد ، كما رواه عنه خلال في السنة .

ومنها حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : " أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فكلّمته في شئ فأمرها أن ترجع إليه ، قالت يا رسول الله أرأيت إن جئت ولم أجذك كأنها تريد الموت ؟ قال : إن لم تجديني فأتي أبا بكر " أخرجه البخاري ومسلم .

ومنها حديث عائشة - رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه : ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتاباً فإني أخاف أن يتمنى وتمنّي ويقول قائل : أنا أولى وبأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر " أخرجه البخاري ومسلم .

ومنها الأحاديث الدالة على أفضلية أبي بكر رضي الله عنه كقوله - صلى الله عليه وسلم - : لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكرٍ خليلاً " متفق عليه وهو حديث متواتر .

وقال محمد بن علي بن أبي طالب المشهور بابن الحنفية : قلت لأبي : يا أبت من خير الناس بعد رسول الله ؟ قال : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر ، قلت : ثم أنت ؟ قال : أنا رجل من المسلمين . رواه البخاري .

وأما الإجماع فقد روى الحاكم في مستدركه بإسنادٍ حسنٍ عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيئ ، وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكرٍ " .

وقال سفيان الثوري : من زعم أن علياً كان أحق بالولاية منهما فقد خطأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء " ، أخرجه أبو داود في سننه وسنده صحيح . وقال الشافعي رحمه الله : " أجمع الناس على خلافة أبي بكر .. أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي . وقد نقل الإجماع كثير من أهل العلم من سائر المذاهب وإنما اخترت هذه الثلاثة لأن أثر ابن مسعود قد رواه الحاكم وكان فيه تشيع خفيف ، والثوري ممن نقل عنه تشيع خفيف إذ أنه من أهل الكوفة موطن الشيعة ، ويذكر أنه رجع عنه ، والشافعي من بني هاشم من آل البيت

واعلم أن هذا الإجماع يدخل فيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذريته أمثال الحسن والحسين ، فقد بايع علي رضي الله عنه أبا بكر رضي الله عنه سواء قلنا بايعه في اليوم التالي منبيعة الصحابة كما في حديث أبي سعيد عند البيهقي والحاكم أو قلنا بايعه بعد ستة أشهر كما في البخاري ، وفي كلا الحالين يؤخذ من ذلك أن علياً يرى صحة خلافته وإلا لما بايعه أصلاً ، وكان سبب تأخره رضي الله عنه ما ذكره بقوله : " إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا فَضْلَكَ وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ وَلَمْ نَنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَدْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ وَكُنَّا نَرَى لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصِيًّا " رواه البخاري ، قال الحافظ في فتح الباري : " قوله ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك بفتح الفاء من ننفس أي لم نحسدك على الخلافة يقال نفست بكسر الفاء أنفست بالفتح نفاسة " ، فيبين رضي الله عنه أن تأخره ليس إنكاراً لاستحقاق أبي بكرٍ للخلافة ولكنه تأخر لأنه كان يرى لنفسه حقاً في الشورى ، ولا شك أن أبا بكرٍ والصحابة لم يتعمدوا ذلك ، لأن

الأمر وقع من غير ميعاد كما هو معروف مشهور ، وكان للصحابة عذرهم في ذلك ، وهو أن الوقت لم يكن يسمح بالتأخير خشية الفرقة والتناحر ، على انه لا يشترط مشورة جميع المسلمين بل يكفي مشورة ومبايعة من يحصل بهم الغرض من أهل الحل والعقد ، وليس هذا موضع الكلام عن ذلك .

وقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسند حسن عن علي رضي الله عنه قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على خير ما قبض عليه نبي من الأنبياء ، وأثنى عليه صلى الله عليه وسلم ، قال : ثم أستمخلف أبو بكر ، فعمل بعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسنته ، ثم قبض أبو بكر على خير ما قبض عليه أحد ، وكان خير هذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم ، ثم أستمخلف عمر ، فعمل بعملهما وسنتهما ، ثم قبض على خير ما قبض عليه أحد ، وكان خير هذه الأمة بعد نبيها وبعد أبي بكر "

ومما جاء في كتب الرافضة ما في نهج البلاغة ص 178 - شرح محمد عبده أن عليا قال بعد مقتل عثمان : دعوني والتمسوا غيري فإننا مستقبلون أمراً له وجوه) .

وفي ص 368 ط دار الغد الجديد : (إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه ، فلم يكن للشاهد أن يختار ، ولا للغائب أن يرد ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضى ، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه ، فإن أبى قاتلوه على اتباعه ، غير سبيل المؤمنين ، وولاه الله ما تولى) .

ثم إن من عقيدة الرافضة أن الله يجب عليه فعل الأصلح وعليه فخلافه أبي بكر هي الأصلح . ومما تضمنه كلامهم حصرهم للولاية في البطنين أولاد الحسن والحسين وهذا مما لا دليل عليه

والدعوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدياء

فتحدى الرافضة أن يبرزوا لنا حديثاً صحيحاً صريحاً على ما زعموه ، فإن ما يحتجون به إما :

1/ صحيح لا دلالة فيه على الخلافة .

2/ أو ضعيف لا وزن له .

بل إن بيعة علي رضي الله عنه لمن قبله وهروبه من الخلافة كما سبق عنه وتنازل الحسن لمعاوية لمن أكبر الأدلة على رد هذه الفكرة الرديئة .

ومما تضمنه كلامهم أن الوصي هو علي رضي الله عنه وهذه كسابقتها لا دليل عليها بل إن ما سبق من بيعة علي لأبي بكر وهروبه من الخلافة وتنازل الحسن مما يرد هذه الضلالة ، التي أبتدعها عبد الله بن سبا اليهودي ، الذي تظاهر بالإسلام نفاقاً ليفسده من داخله ، فأظهر أن آل البيت ظلمهم الصحابة ، وغيروا وصية رسول لهم بالخلافة ، والغرض هدم الإسلام ، لأن الصحابة هم من نقل لنا الدين ، وإذا كانوا قد

انحرفوا وغيروا وصية النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته مباشرة فلا ثقة بما نقلوه لنا من الدين ، إذ لا يؤمن أن يغيروه كما غيروا الوصية ، وبالتالي تسقط الثقة بالقرآن والسنة المنقولة من طريقهم ، وإن اعتقاد ذلك لأمر كبير وخطير ، قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية 5 / 212 : " ومن ظن بالصحابة ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة الرسول صلى الله عليه وسلم ومضادته في حكمه ونصه ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربة الإسلام وكفر بإجماع الأئمة الأعلام وكان إراقة دمه أحل من إراقة المدام " .

ولقد كان الصحابة أتقى وأورع عن هذه الفعلة التي لا تصدر إلا من نفاق وقلة ورع ودين وإن من له اطلاع على أحوال الصحابة ومحبتهم لدين الله ونصرتهم له ونفاحتهم عنه بالغالي والرخيص وتقديمهم له على النفس والمال والولد والناس أجمعين يقطع ببطلان فكرة الوصية ولا يكون في نفسه أي تردد في ذلك ويعلم علماً ضرورياً أن من يتصف بهذه الأوصاف لا يصدر منه ذلك .

وقد نفى وقوعه الصحابة وهم أعرف بهذا الأمر لو وقع ، روى مسلم عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ لَا . قُلْتُ فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ قَالَ أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَلَا شَاةً وَلَا بَعِيرًا وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ ، رواه مسلم

وَعَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا فَقَالَتْ مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ حَجْرِي - فَدَعَا بِالطَّسْتِ فَلَقِدَ انْخَنَثَ فِي حَجْرِي وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ ، رواه البخاري ومسلم .

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَ الْخُمَيْسِ وَمَا يَوْمُ الْخُمَيْسِ ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْحَصَى . فَقُلْتُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَمَا يَوْمُ الْخُمَيْسِ قَالَ اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَجَعُهُ . فَقَالَ « أَتُسُونِي أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي » . فَتَنَازَعُوا وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ . وَقَالُوا مَا شَأْنُهُ أَهْجَرَ اسْتَفْهَمُوهُ . قَالَ « دَعُونِي فَإِلَئِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ » . قَالَ وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأُنْسِيَتْهَا ، أخرجه البخاري ومسلم .

وفي البخاري عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ فَقَالَ النَّاسُ يَا أَبَا حَسَنِ كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِتًا فَأَخَذَ بِيَدِهِ الْعَبَّاسُ فَقَالَ أَلَا تَرَاهُ أَنْتَ

وَاللَّهِ بَعْدَ الثَّلَاثِ عَبْدُ الْعَصَا وَاللَّهُ إِنِّي لأُرى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَيِّئَوِيَّ فِي وَجَعِهِ وَإِنِّي لَأَعْرِفُ فِي وَجْهِهِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْمَوْتِ فَاذْهَبْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَنَسْأَلُهُ فِيمَنْ يَكُونُ الْأَمْرُ فَإِنْ كَانَ فِينَا عَلِمْنَا ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا أَمَرْنَاهُ فَأَوْصَى بِنَا قَالَ عَلِيٌّ وَاللَّهِ لَئِنْ سَأَلْتَاهَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَيَمْنَعُنَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ أَبَدًا وَإِنِّي لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَبَدًا .

*** قالوا :** (وأن نهج الهداية والنجاة والأمان من الضلال هو التمسك بالثقلين: كتاب الله مصدر الهداية والنور (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) المائدة الآية 16 (فإنه شافع مشفع، وماحل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، هو الدليل الذي يدل على خير سبيل، وكتاب تفصيل وبيان وتحصيل، والفصل ليس بالهزل، لا تحصى عجائبه، وتبلى غرائب، فيه مصابيح الهدى، ومنارات الحكمة، والدليل على المعرفة لمن عرف الطريقة... الحديث) والثقل الأصغر عترة رسول الله وهداة الأمة وقرناء الكتاب إلى يوم التناد (إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) وهم حجج الله في أرضه .

*** قلت :** إن اتباع آل البيت لا يعني {أولاً} عصمتهم وكيف يكونون معصومين وهم يخطئون كما يخطئ غيرهم من البشر ولا أدل على ذلك من تنازل الحسن لمعاوية فإن هذا من أخطاء الحسن عند الشيعة .

و {ثانياً} : لا يعني أن قولهم حجة ، وكيف ذلك وقد علمت أنهم يقع منهم الخطأ؟! وكيف ذاك وهم يختلفون في المسائل كما يختلف غيرهم وفي كتب الرافضة حكاية اختلافهم في المسائل ، فلو كانوا حجة كما زعموا هاهنا للزم أن يكون الشيء الواحد حقاً وباطلاً وحلالاً وحراماً؟! .

و {ثالثاً} : لا يراد بأهل البيت أمثال حسين بن بدر الدين الحوثي ومن على شاكلته من قطاع الطرق وسفاكي الدماء المفسدين في الأرض ولا مؤيديهم من الموقعين وأمثالهم بل المراد بهم السائرين على منهاج النبوة .

وأما حديث " تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي " ، فعلى صحته المقصود اتباع طريقتهم التي كانت توافق الكتاب والسنة من اتباع الدليل وتقديمه على كل رأي ومذهب وطريقة ، وكذا نصرة الدين ، وغير ذلك من الخير ، وليس المراد أنهم حجة أو معصومين لما علمت من ثبوت الخطأ عنهم واختلافهم ، وهذا كحديث العرباض بن سارية رضي الله عنه : " ... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ... " ، فكما لا يعني هذا اتباع الخلفاء في كل قول من أقوالهم فكذلك ذاك .

وقوله : فإنه شافع مشفع، وماحل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار،
" جاء عن جابر عند ابن حبان وحسنه الإمام الوادعي في الشفاعة ص 246

وباقية جاء نحوه عند الترمذي عن علي رضي الله عنه وفي سنده الحارث الأعور وهو كذاب .

وأما زيادة (إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) ، فلا تثبت فقد جاءت عن أبي سعيد عند أحمد وفي سنده عطية العوفي ضعيف ومدلس وعند أحمد عن زيد بن ثابت وفيه شريك القاضي ضعيف والقاسم بن حسان قال البخاري : منكر الحديث ، وعند الطبراني عن حذيفة أبي أسيد وفي سنده زيد بن الحسن الأنطاقي قال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث ؛ وفيه معروف بن خربوذ ضعيف .

*** قالوا :** (وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الظالمين والوقوف في وجه المستكبرين هو من أعظم الواجبات الدينية المفروضة على الناس أجمعين وأن الموالاة لأولياء الله والمعاداة لأعداء الله -حسب ما شرعه الله- وعلى رأسهم أئمة الكفر المتمثلين في زماننا هذا في أمريكا وإسرائيل ومن أعانهم ووالاهم ووقف في صفهم في عداوتهم للإسلام والمسلمين واجب ديني فرضه الله على العباد (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) المجادلة الآية 22) .

*** قلت :** أما هذه فقد عرف الناس من الظالمون .. المستكبرون .. أعداء الله .. أئمة الكفر .. ومن أمريكا واسرائيلكم .. ومن أعوانهم ؟!! لقد عبرت عن ذلك أقوالكم وأفعالكم بكل وضوح لا يخفى إلا على غبي أو عصبي .. لقد أبانت مواقفكم عن حقيقة هذا الخداع .. إن أمريكاكم وإسرائيلكم هم المسلمون من العساكر والمواطنين المسلمين !! إن أمريكاكم واسرائيلكم النساء المرملة والأطفال الميتمة !! إن أمريكاكم وإسرائيلكم هم العلماء والدعاة حفاظ القرآن وطلبة العلم وأطفالهم ونسائهم الذين حوصروا أكثر من شهرين عن الأقوات والأدوية وغيرها من الضروريات !! وأما أمريكا بمعناها الحقيقي فهي الولي الحميم الذي لم ينلها منكم ومن كان على شاكلتكم أي سوء في الحقيقة ، ونحن نريد منكم أن تجيبوا على هذه الأسئلة : لماذا يتمتع يهود صعدة بكامل حرياتهم التي لم يجد عشرها المسلمون هناك ؟!! .

ولم لا تفرضون عليهم الجزية كما فرضتم على المسلمين الذين خضعوا لكم من التكاليف التي يعطونها بغير رضا منهم بل عن يد وهم صاغرون كالتكاليف المفروضة عليهم لاحتفالاتكم المبتدعة كالاحتفال بيوم الغدير وغيره ؟!

لماذا طلبتم في شروط الحوار الوطني أن يكون تنفيذ ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ؟!

لماذا لم تصنفكم أمريكا ضمن قائمة الإرهاب مع كل هذا الضجيج - زعمتم - ضدها ؟!

لماذا لا تقوم بحملة إعلامية ضدكم كما تحمله على غيركم كالقاعدة ؟!

لماذا تسمح لكم بإنشاء القنوات والأنشطة الإعلامية؟!

لماذا يتنقل يحيى بن بدر الدين الحوثي في ألمانيا وغيرها دون أي اعتراض فضلاً عن الاعتقال؟! .

يا هؤلاء كفاكم كذباً فقد عرفكم الناس! .

وأيضاً يعنون بالأمر بالمعروف والخروج على ولاة أمر المسلمين فإن من أصولهم التوحيد ويعنون به نفي الصفات ، والعدل ويريدون به نفي القدر، وإنفاذ الوعيد وهو القول بخلود المسلمين العصاة في النار ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ما ذكرته لك ، وكل هذا من باب تسمية الباطل بالأسماء الحسنة تلبساً على الناس ، ولا يشك ذو عقيدة سليمة أنه لا يجوز الخروج على ولاة أمر المسلمين ما داموا مسلمين لما يترتب على ذلك من سفك الدماء وتعطيل المصالح العامة والخاصة والفساد في الأرض ، لذا حذر منه الشرع كما في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : " بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وأثرة علينا ولا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان " رواه البخاري ومسلم .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إنها ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها " ، قالوا : يا رسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك ؟ قال : تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الحق الذي لكم " رواه البخاري ومسلم .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية " رواه البخاري ومسلم .

واعلم أن هذا تمهيدٌ للخروج على كل من لم يكن رافضياً لما ذكره من قبل أن الخلافة محصورة في البطين .

*** قالوا :** (ثانياً: أن تعلم دين الله وتعليمه فرض من فروض الله -منه ما هو فرض عين ومنه ما هو فرض كفاية- لأنه يترتب عليه معرفة الدين والقيام بما أوجب الله على العالمين وأن للعلماء الربانيين العاملين منزلتهم التي أنزلهم الله بها في قوله: (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) المجادلة الآية 11 (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) الزمر الآية 9 فيجب احترامهم وتوقيرهم) .

*** قلت :** العلم الذي حث الشرع على تعلمه وأثنى على أهله هو علم الكتاب والسنة ، قال تعالى : " ولئن اتبعت أهوائهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين " ، وأما العلم الذي أنتم عليه فهو علم البدع والخرافات والتحريفات ... علم نفي الصفات الإلهية ... علم سب الصحابة واعتقاد أنهم غيروا

وبدلوا .. علم استباحة دماء المسلمين .. الخ ما يقال ، وفي وثيقتكم هذه الفكرية لأكبر شاهدٍ على أفكاركم التي تجرعونها أتباعكم .

ثم إن هذا مجرد كلام فإننا نرى مساجدكم خاوية على عروشها وإن درس في بعضها فيدرس الطالب عقيدة الرافضة .

وقد علم أهل اليمن علم اليقين أن من يسمون أنفسهم بالسادة كانوا يحرصون على بقاء أبناء القبائل على الجهل وحرمانهم من العلم والسخرية بمن يتعلم منهم وإن علم أبناؤهم شيئاً من العلم فعقيدة الرفض التي يضمنون بها بقاء طواغيتهم لهم ، وكل ذلك حرصاً على بقاء قداستهم عندهم وعدم منافستهم في الدنيا .

*** قالوا :** (وما قد يقع من النقد للعلماء لا يقصد به علماء أهل بيت رسول الله وشيعتهم العاملين ولا علومهم وإنما من لا يرى وجوب الجهاد للظالمين ولا يوجب أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكر بل يرى السكوت وطاعة من لا تجوز طاعته) .

*** قلت :** هذا تقديس مقيت لأنفسهم وشيعتهم حيث رفعوا أنفسهم فوق مستوى النقد ، وجعلوا النقد على غيرهم ، ولا ندري هل يعتقدون العصمة لأنفسهم وشيعتهم ؟! والله لقد رفعوا أنفسهم فوق مستوى الرسل ، كيف لا ؟ والله عز وجل قد عتب على نبيه في أمور منها قوله تعالى : عبس وتولى أن جاءه الأعمى وما يدريك لعله يزكى ... الآيات ، وقد كان الصحابة ينتقد بعضهم بعضاً ، كما انتقدوا على عثمان إتمام الصلاة بمنى ، وهكذا الأئمة والعلماء ما زال ينتقد بعضهم بعضاً حتى قال الإمام مالك رحمه الله : ليس منا إلا من ردَّ أو ردَّ عليه إلا صاحب هذا القبر - يعني رسول الله - صلى الله عليه وسلم فما ندري مسلك من يسلك هؤلاء ؟! فلا والله ما هذا منهج آل البيت ولا غيرهم ، نعم إنه مسلك من قال الله عز وجل فيهم : " اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله " .

وما هو الأمر الذي في علماء الرافضة حتى يكون الانتقاد على من سواهم ؟ لا بد لمن فرَّق بين أمرين أن يذكر فارقاً معتبراً وإلا كان تحكماً محضاً ؟ نعم لقد أشاروا إلى الفارق بقولهم : " وإنما من لا يرى وجوب الجهاد للظالمين ولا يوجب أمراً بمعروف ولا نهياً عن منكر بل يرى السكوت وطاعة من لا تجوز طاعته " فالعبرة إذن عندهم بجهاد الظالمين .. وقد علمت ما جهاد الظالمين عندهم ؟! والفارق عندهم هو أن من لم ير سفك دماء المسلمين تحت شعار الجهاد فهو الذي يرون نقده بل جرحه ومن رآه فهو المقدس الذي لا يقع عليه النقد !! ولو سلمنا جدلاً أن المراد هو الجهاد الشرعي فكيف يكون الجهاد مانعاً من النقد وقد عتب الله على نبيه وصحابة نبيه في أمور مع أنهم رؤوس المجاهدين ؟! وهكذا العلماء لم يزل ينتقد بعضهم

بعضاً وهم من المجاهدين؟! إذن! فهذا قيلٌ بائراً، ولو سلّمنا جدلاً أن من يجاهد الظالمين لا يُنقَد فلماذا نقدوا بل طعنوا بأشد الطعون في الصحابة وهم سادة المجاهدين!!! .

وألفت نظر الأخ القارئ إلى امرٍ آخر وهو أن هذه محاولة لستر ما حصل من طعوناتٍ في علماء المسلمين عموماً وعلماء الزيدية والآل! خصوصاً من قبل الحوئي وأتباعه وقد كانت هذه الطعونات وغيرها من الدوافع لتضليل علماء الزيدية كالمؤيد والمنصور إلى تضليل الحوئي وشرذمته والحكم عليهم بعدم الصلة بالمذهب الزيدي والآل! كما في بياهم المشهور الذي سبق أن نقلنا بعضه، فلكي يغطوا على الحوئي ويسلموا من الرمي بالتناقض وبيع المبادئ زعموا هاهنا أن ذلك لا يعنى به علماء آل البيت...!

ولماذا أهمل علماء الزيدية ذكر علماء المسلمين الآخرين كما ذكرهم في بيانهم وتظاهروا بالغيرة عليهم!! هل كان ذكرهم لهم فيما مضى تسترًا وتصنعًا؟ أم أنهم قد ضلُّوا كما ضلَّ الحوئيون من قبل، وصار كلامهم السابق شاهداً عليهم بالضلال!!! .

وعلى كلٍ هذا من الدلائل الكثيرة على تلاعب علماء الزيدية بالدين والمذهب الزيدي وتدهورهم المستمر لإرضاء الحوئي .

*** قالوا :** (وأن الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة الله واجب على الجميع وقد أوجبه كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقام به أئمة أهل البيت عليهم السلام ولا ينكره إلا جاهل مخالف لأهل البيت عليهم السلام) .

*** قلت :** هذا القول باطل لأن الجهاد ليس واجباً على الجميع في كل حال بل يجب في أحوال وهي ما إذا استنفر الإمام الناس وفي الدفع وإذا التقى الصفان وأما ما سوى ذلك فهو فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين والدليل قوله تعالى : لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً " ، ولو كان فرض عين على كل أحد ما قال في المجاهدين والقاعدين : " وكلاً وعد الله الحسنى " ، ثم لو كان فرض عين للزم إخلاء ديار المسلمين من الرجال عند الغزو وهذا يسبب استيلاء الكفار على بلادهم .

هذا حكم الجهاد الشرعي ، أما جهادهم المعروف ضد المسلمين فهو من الموبقات لا من الواجبات . وإن هذه الجملة هي حشد للحشود الرافضية تهيئةً لحربٍ أخرى في اليمن ليست في صعدة فحسب بل في مناطق كثيرة لأن الجهاد المزعوم واجب على الجميع بزعمهم فعلى المسلمين عموماً والمسؤولين خصوصاً التنبه لذلك واليقظة قبل فوات الأوان وليتق الله في نفسه من يتعاون معهم بأي صورة كانت أو بأي

مقصدٍ كان فإنه يسهل عليهم تحقيق هذا الغرض الفاسد وغيره من المآرب الخبيثة التي يريدون تحقيقها وتحركاتهم وحفرهم للخنادق وشق الطرق إلى الجبال كما في أماكن عدّة ككحلان الشرف في محافظة حجة وهكذا محاولة التوسع من أكبر الشواهد على ذلك .

ثم إن هذا الكلام السامع ظلمٌ للمسلمين منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإهدارٌ لجهودهم التي قاموا بها في نصرة هذا الدين لأنهم زعموا في هذا الهراء أن الذي قام به هم أهل البيت ولا ننكر أن لأهل البيت من كان منهم على الإسلام الصافي جهوداً في نصرة الدين كعلي وابنيه الحسن والحسين ولكن أين جهود باقي الصحابة ؟ أين جهود باقي المسلمين الصادقين الذين سطر لنا التاريخ بطولاتهم الفذة ؟ يجب الحوذي بقوله : " فنحن من يجب أن نبكي وليس من نفخر بأن عمر عمل فتوحات وفتوحات .. " كما في ملزمته " دروس من هدي القرآن - سورة المائدة - الدرس الرابع " فلماذا هذا الظلم والإجحاف والجحود للحقائق ؟ وهل هذا من الإسلام أم أن الإسلام يقول : " ولا يجرمنكم شنآن قومٍ على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى " ويقول : " ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً " ؟ إن من يظلم خيار الأمة هل يرجى منه العدل إذا تولى عليها ؟!! إن هذا لبرهان لكل عاقلٍ أن الرافضة لا يقيمون لغيرهم وزناً ولا يرقبون فيهم إلاّ ولا ذمة ! فهل من معتبر . وأيضاً فالرافضة قد عرفوا على مر التاريخ بموالات أعداء الدين فهل سقطت الخلافة العباسية وغيرها قديماً إلا ببركة تعاونهم مع التتار ؟! ومن الذي قاتل المسلمين مع أمريكا في العراق وغيره في هذا العصر - سواهم ؟ .

*** قالوا :** (وعلى العموم فإن الجميع متفقون على منهج أهل البيت عليهم السلام في أصولهم وعقائدهم التي مضى عليها الأئمة الهداة من فجر الإسلام إلى زمننا هذا متقدموهم ومتأخروهم وإن كنا نرجح أسلوب المتقدمين مثل الهادي والقاسم لقربه من الأسلوب القرآني والفطرة الربانية) .

*** قلت :** وهذا ينقض قولهم أنهم زيدية فإن الهادي يكفر أبا بكر وعمر وإليك بعض أقواله قال في كتابه المنتخب ص 498 : " .. لا يحل لأحد أن يحكم بغير ما في كتاب الله وبما صح في سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن تعدى ذلك إلى غيره فمخطئ جاهل ضال ومن تركه وهو يعلم أنه الحق العمل به مستخفاً به مطروحاً عنده فكافر ملعون فكان الذي كان من أبي بكر طرحة لما في كتاب الله وحكما بغيره !! وقال ص 496 : وعمر بن الخطاب يقول على المنبر : إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقي الله شرها فمن عاد لمثلها فاقتلوه ، قال الهادي : وإنما أوجب القتل على من كانت بيعته مثل بيعة أبي بكر لأنه عنده قد كفر

وخرج من الإسلام بفعله فأوجب بهذا الفعل على نفسه وعلى صاحبه الكفر بالله والقتل لأنها أصل هذا الفعل وفرعه ..

وهذه اللفظة " فمن عاد لمثلها فاقتلوه " قد حرفها الهادي ، والذي في البخاري : " تغرة أن يقتلا " ، أي حذراً أن يقتلا ، وبينهما فرق .

وأما قوله : فلتة ، فالمعنى : فجأة ، وليس معناه باطلة أو غلطة .

وقال ص 494 عن الصحابة : " واختلفت الأمور عند قبضه صلى الله عليه وسلم وانقصمت الظهور وبدت من الأقوام عليه وعلى عترته ما كانوا يخفون من ضغائن الصدور ..

وهذا رمي لهم بالنفاق إذ الذي يخفي ضغينة قلبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم منافق .

وقال متهماً لهم بتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ص 494 : " وجاء كلٌ بحديث ينقض به حديث صاحبه وكلٌ يزعم أنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما في تلك من خلافٍ بحكم التنزيل لما في كتاب الله الجليل يعلمون ذلك وهم راضون بغير ما فيه ..

هذا وللهادي ضلالات كثيرة يرجحها هؤلاء القوم البهت .

والحاصل أنهم قد فضحوا أنفسهم في انتسابهم إلى زيد بن علي رحمه الله .

*** قالوا :** (السنة النبوية : وأن موقفنا من السنة هو موقف الإمام الهادي عليه السلام الذي ذكره في مجموعه في كتاب السنة حيث اشترط لصحتها العرض على القرآن وأن تكون في إطار القرآن مرتبطة به لا حاكمة عليه ولا معارضة لنصوصه وأنها مرتبطة بالهداة من آل محمد كأمناء عليها في اعتماد الصحيح من غيره ؛ وهذا فيما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن متواتراً ، ولا مجمعاً عليه ؛ وأما المجمع عليه والمعلوم صدوره عنه صلى الله عليه وآله وسلم من السنة فهو حجة بنفسه كما قال تعالى : (مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) (مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) .

*** قلت :** تضمن كلامهم أموراً : { أحدها } : أنه لا بد من عرض السنة التي ليست متواترة ولا مجمع عليها على القرآن ، وهذا من أقوال الزنادقة التي تبناها الرافضة ، فإن السنة دليل مستقل ، وهذا القول يهدم الشريعة ، لأن كثيراً من تفاصيل الشريعة في السنة ، فليس في القرآن ذكر أوقات الصلوات ولا كفياتها ، ولا أنصبة الزكاة ، ولا صفة الحج ، ولا كثيراً من أحكام المواريث ، ولا كثيراً من المحرمات كتحریم لحوم الحمر الأهلية ، والجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، وكم في القرآن من تخصيص لما ورد عاماً في القرآن وتقييد لما أطلق ، وبيان لما أجمل ، وكل هذه الأحكام على طريقة عرض السنة على القرآن لا يجوز الأخذ بها ، لأنها إما أنها ذكرت ما ليس في القرآن ، أو زادت عليه أموراً ، كما أنه ليس في

القرآن ولا في السنة ما يدل على أنها تعرض على القرآن ، بل فيها الأمر باتباعها والأخذ بها من غير قيد ، كقوله تعالى : " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " ، وفي سنن أبي داود وغيره عن أبي رافع رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه " ، وجاء نحوه عند الترمذي وابن ماجة عن المقدم بن معدي كرب ، واعتمد هؤلاء المبتدعة على بعض الأحاديث المكذوبة منها حديث ابن عمر رضي الله عنه : " سيفشو عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرؤوا كتاب الله واعتبروه فما وافق كتاب الله فأنأ قلته وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله " أخرجه الطبراني وفي سننه الوضين بن عطاء سبيء الحفظ وأبو حاضر مجهول كما قال الذهبي في الميزان وغيره وفيه قتادة بن الفضيل ضعيف ، فالحديث ضعيف .

وفي المسألة أحاديث أخرى كلها ضعيفة راجعها مع الكلام عليها في السلسلة الضعيفة رقم 1087 - 1090 للعلامة الألباني .

قال الإمام أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله في كتابه " جامع بيان العلم " 2 / 330 : " وقد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً مجملًا لم يقيد بشيء ولم يقل : ما وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ وقال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث يعني : ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله ، فأنأ قلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله " وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيم ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم ، وقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ، ونعتمد على ذلك .

قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله ، لأننا لم نجد في كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال .

حدثنا محمد بن خليفة ، حدثنا محمد بن الحسين ، قال : حدثنا أحمد بن سهل الأشناني ، قال : حدثنا الحسين بن علي بن الأسود ، قال : حدثني يحيى بن آدم ، قال : حدثنا ابن المبارك ، عن معمر ، عن علي بن زيد ، عن أبي نضرة ، عن عمران بن حصين ، أنه قال لرجل : إنك امرئ أحق ، أتجد في كتاب الله الظهر أربعاً لا تجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : أتجد في كتاب الله مفسراً : إن كتاب الله أهم هذا ، وإن السنة تفسر ذلك .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، أن رجلاً قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن. فقال له مطرف: والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منه .

- وروى الأوزاعي، عن حسان بن عطية، قال: كان الوحي ينزل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويحضره جبريل بالسنة بالتي تفسر ذلك ...

{ ثانياً } : تضمن أن السنة قد تعارض القرآن وليس بصحيح فإن الجميع وحي من الله وما ظاهره التعارض إما أن الحديث لا يصح أو أنه منسوخ أو أن التعارض مجرد توهم ، ولكن الروافض يقدعون هذه القواعد الضالة لتكون سلماً لهم لرد ما خالف مذهبهم المنحرف بدعوى أنها مخالفة للقرآن .

{ ثالثاً } : الذي يعرف حقيقة الرافضة يوقن أنهم يردون حتى المتواتر المجمع عليه بنفس الدعوى وانظر كيف عاملوا فضائل أبي بكر المتواترة تواتراً معنوياً وبعضها تواترت تواتراً لفظياً بالإنكار والرد؟! وكيف يعاملون أحاديث الصحيحين التي أجمع العلماء على صحتها عدا أحرف يسيرة بالرد والطعن مع صحتها وتلقي الأمة لها بالقبول ، قال الإمام الشوكاني رحمه الله في مقدمة نيل الأوطار 1 / 25 ط دار الحديث بالقاهرة : " واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيها الأمة بالقبول ..

{ رابعاً } : ما ارتباط السنة بأقوال من يزعمونهم الهداة من آل محمد ؟ ولماذا تكون أقوال غير المعصوم حاكمة على أقوال المعصوم ؟ وهل يصح ذلك شرعاً أو عقلاً؟! إن المقطوع به من خلال كتبهم وواقعهم أنهم يريدون بذلك رد ما لم يوافق أهوائهم ومذهبهم بزعم مخالفته لأقوال الهداة!! ولماذا لا تربط بأقوال أهل المعرفة والخبرة بالحديث وعلومه وعلله مع عدم التقليد ؟ .

{ خامساً } : هذا إهدار لحفاظ الحديث الذين أفنوا أعمارهم في البحث عنه ومعرفته وتمييزه ونشره بما لم يقدح بعشر عشر عشر معشاره علماء الشيعة بل الأمر كما قيل :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قلت إن السيف أمضى من العصا

بل أستغفر الله من المقارنة بينهم ، فأين كتب الحديث والتخاريج والعلل التي ألفها الرافضة ؟ واين أسانيدهم الصحيحة ؟ أمام الثروة الحديثية التي خلفها لنا أئمة الحديث رحمهم الله وجزاهم عنا خير الجزاء ؟ بل ما هي القواعد والأصول والضوابط العلمية التي يميزون بها بين صحيح الحديث وضعيفه ؟ الجواب لا شيء ، إلا تحكيم الهوى الذي يسمونه العقل ، وإذا أردت تيقن ذلك فانظر إليهم وهم يردون

أحاديث جماعة من الصحابة بدعوى أنهم مجروحوا العدالة ثم إذا جاء حديث من طريقهم لكنه في فضائل آل البيت أو فيه متعلق لهم قبلوه فهل هذه هي القواعد؟ وتراهم يطعنون في البخاري ومسلم ثم إذا جاء ما يوافق أهوائهم قبلوه؟ وتجدهم يعلون أحاديث برواة ثم يقبلون أحاديث جاءت من طرقهم؟ إلى آخر الأمور التي تدل على أنهم بلا أصولٍ علميةٍ يسرون عليها في هذا الباب فكيف يربط هذا الفن بهم وترك الأصول العلمية المتينة المنضبطة التي أصلها حفاظ الحديث وصيارفته المهرة البررة؟!!! لقد خبنا إذاً وخسرنا وما كنا من المهتدين .

*** قالوا:** (الاصطفاء: أما مسألة الاصطفاء فالذي نعتقد أنه الله سبحانه وتعالى يصطفي من يشاء من عباده جماعات وأفراداً كما قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) آل عمران الآية 33 وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشاً واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم) ونعتقد أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فجعلهم هداة للأمة وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة وأنه يهيئ في كل عصر من يكون مناراً لعباده وقادراً على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها) إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق وينوره ويرد كيد الكائدين فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله) ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام .

*** قلت:** ليس الإصطفاء خاصاً بآل البيت بل لكل صالح منهم ومن غيرهم وعلى رأس المصطفين من هذه الأمة أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، قال تعالى : " وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج .. " ، والإجتباء هو الإصطفاء

وفي مسند الإمام أحمد بسندٍ حسنٍ عن عبد الله بن مسعود قال : إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ "

وكذا جميع العلماء العاملين من ورثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما قال : " . . وإن العلماء ورثة الأنبياء ألا وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ولكن ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر " أخرجه الأربعة عن أبي الدرداء رضي الله عنه

والحاصل أن هذا ينبئ عن مدى العصبية والغرور الذي عندهم ومدى الإحتقار والإهدار لمن سواهم .

وحديث " إن الله عند كل بدعة... الخ ، لا يثبت ، إذ لا أصل له صحيح ، وقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ : " " إن الله عند كل بدعة كيد بها الإسلام وأهله ولما يذب عنه ويتكلم بعلاماته ، فاعتنموا تلك المجالس بالذب عن الضعفاء ، وتوكلوا على الله وكفى بالله وكيلاً " أخرجه العقيلي وفي سنده عبد الغفار المدني قال العقيلي : مجهول النقل حديثه هذا غير محفوظ ولا يعرف إلا به .

وصرح غير واحد بأنه كان يكذب في الحديث .

ويغني عنه حديث : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يظهرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك " متفق عليه عن معاوية رضي الله عنه .

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا " أخرجه أبو داود .

*** قالوا :** (أصول الفقه : أما أصول الفقه فما كان منه مخالفاً للقرآن الكريم أو بدلاً عن آل محمد فهو مرفوض ومنتقد من الجميع وما كان منه موافقاً للقرآن ويستعان به على فهم النصوص الشرعية في إطار آل محمد مع ملاحظة الدور الكبير للإخلاص لله سبحانه وتعالى والعمل بأسباب الهداية الإلهية (إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا) الأنفال الآية 29 (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ) العنكبوت الآية 69 (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) محمد الآية 17 فهو مقبول معتمد لا اعتراض عليه ولا إشكال) .

*** قلت :** الكلام على هذه الفقرة من وجوه : { أولاً } : هذه الفقرة تضمنت هضم السنة مكاتبتها حيث جعلوا علم الأصول المرفوض ما خالف القرآن وآل محمد ولم يذكروا السنة ، وهكذا جعلوا المقبول منه ما وافق القرآن وآل محمد وأهملوا السنة .

{ ثانياً } : آل محمد عندهم من كان على مذهب الرافضة وإلا فإن ثم علماء كتبوا في أصول الفقه وهم من آل البيت لكنهم على مذهب أهل السنة ومع ذلك لا يلتفتون إلى مصنفاتهم ولا إلى فهمهم ولا يقدر لهم قدرهم ومنهم الإمام الشافعي رحمه الله الذي كان له قصب السبق إلى جمع معالم هذا الفن في مصنف مستقل وهو كتابه " الرسالة " ، كما قال العمري رحمه الله :

الحمد لله الذي قد أظهرنا علم الأصول للورى وأشهرنا

على لسان الشافعي وهوناً فهو الذي له ابتداءً دوناً

وهذا من العصبية الجاهلية .

{ ثالثاً } : لا ريب أن ما كان مخالفاً للقرآن والسنة فهو مرفوض ولكنهم يتخذون ذلك سلباً للتوصل إلى رد الأصول الصحيحة كالأخذ بخبر الآحاد في العقيدة وقبول أخبار الصحابة لكونهم عدول جميعاً ونفي المجاز في الأسماء والصفات والإحتجاج بالسنة من دون عرض على القرآن وكون أقوال آل البيت كغيرها ليست حجة وإنما تخضع للدليل وتقديم النقل على العقل وذم التقليد وغيرها من الأصول الصحيحة التي ردوها بدعوى مخالفتها للقرآن والآل .

{ رابعاً } : قولهم : " أو بدلاً عن آل محمد " ، أي المنتسبين إلى الرافضة كما قد علمت مما مضى- ، وأما علم الأصول فإنه لا يخالف ما عليه الصالحون من الآل كعلي وابنيه الحسن والحسين رضي الله عنهم وإن وجد ما يخالف بعض أقوالهم فهذا أمر طبيعي ، وحينئذٍ فيما أن يكون الحق معهم فلا بد أن يكون قد قال به بعض علماء الأصول فيكون كسائر الأقوال الراجحة للدليل لا لكونه قولهم فحسب ، وإما أن يكون الحق مع غيرهم فيؤخذ الحق ويترك قولهم وليس هذا إهداراً لهم ، إذ ما من عالم إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان مخالفة العالم إهداراً له للزم أن يكون العلماء قد أهدروا بعضهم بعضاً وأن يكون المسلمون قد أهدروا علمائهم لأنه ما من عالم إلا وقد خولف في مسائل حتى من المنتسبين إلى طريقتهم ومذهبه والمتتلمذين على يديه ، وهذا لا يقول به عاقل ، ثم إن آل محمد قد اختلفوا إلى طرائق شتى فمنهم الإثني عشري الذي من أصوله عدم الإحتجاج بالقرآن الذي بين أيدينا لا اعتقادهم تحريفه كما هو حال رافضة إيران ، ومنهم الباطني الذي يعتقد أن للقرآن ظاهراً وباطناً يخالف ظاهره وأن الباطن هو المراد ، ومنهم الزيدي ، ومنهم بين ذلك ، ومنهم السني ، فمن هؤلاء يكون الميزان لمعرفة صحيح أصول الفقه من خطئه ، وكل له أصوله وقواعد التي تختلف عن الآخر ؟ أم أن الأصل الواحد يكون حقاً وباطلاً في نفس الوقت ، لأن من الآل من أحقه ومنهم من أبطله ؟ ! وهل العلم يرد إلى هذه الضوابط غير المنضبطة بل المختلة المتهافئة التي لا تستقر بها العلوم ولا تنضبط بل تجعل العلوم عرضةً للعبث والأهواء ، وتمنع من الوصول إلى الغرض الذي وضعت له ؟ ! نعم هم يرون أن أصول الفقه الصحيح يهدم طريقتهم الرافضية لذلك يسعون إلى تأمين طريقتهم الضالة بمثل هذا القيد .

{ خامساً } : قولهم : " وما كان منه موافقاً للقرآن ويستعان به على فهم النصوص الشرعية في إطار آل محمد " باطل فإن الواجب فهم الدين على فهم السلف كلهم من الصحابة والتابعين سواء كانوا من الآل أو من غيرهم قال تعالى : " والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه .. الآية .

وقال تعالى مخاطباً الصحابة: "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم"

وقال تعالى محذراً من مخالفة سبيلهم: "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً"

وقال عليه الصلاة والسلام: " .. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين .. "

وفي صحيح مسلم عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " النجوم أمانةٌ للسماء فإذا ذهبَت النجوم أتى السماء ما توعد وأصحابي أمانةٌ لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعد "

وفي الصحيحين عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: سألت علياً رضي الله عنه: هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يعطى رجل في كتابه وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر .

فلم يحصرها عليٌّ - رضي الله عنه - في فهم الآل، وهذا واضح، والله الحمد.

وفي مسلم ومسنَد أحمد عن علي رضي الله عنه قال: جلد رسول الله أربعين، وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين، وكل سنة .

فاعتد بفهم وعمل أبي بكر وعمر ووصفه بأنه سنة .

ثم إن هذا القول ظاهرٌ في أن الحديث وإن وافق القرآن ولكنه مخالف لعلماء الرافضة الذين يسمونهم بآل محمد فلا يقبل لأنهم شرطوا أن " يستعان به على فهم النصوص الشرعية في إطار آل محمد "، وهذا يؤكد ما ذكرته سابقاً أنهم يريدون رد ما لا يوافق مذهبهم الردئ، بدعوى مخالفة لقرآن، لأن معنى ذلك أن الحديث وإن وافق القرآن فلا يقبل حتى يوافق أفهامهم .

{ **سادساً** } : أصول الفقه عندهم مقتبس من علم الكلام كما اعترفوا به، قال المرتضى - المحطوري في كتابه " أصول الفقه الحكم الشرعي ومتعلقاته " ص 23 تحت عنوان " كتب الزيدية في الأصول " : " للزيدية كتب كثيرة منها ما هو أصل لغيره ومنها ما هو شروح وحواشٍ وتعليقات وقد نهجوا نهج المتكلمين .. ثم ذكر أكثر من عشرين كتاباً من كتبهم

وعلم الكلام مذموم بإجماع العلماء والأئمة، وسيأتي ذمهم له في آخر فقرة من هذه الوثيقة .

{ **سابعاً** } : لم يتعرضوا لمن يطعن في هذا الفن وكتبه ولا صرّحوا بتراجع الحوثيين عن ذلك وهي النقطة التي كان لابد لهم من طرقيها لأنها التي ضللوا بسببها حسين بن بدر الدين الحوثي وأتباعه في بيانهم

الصادر منهم قبل ولكنهم أعرضوا عنها صفحاً وأتوا بكلام مجمل مما يدل أن الحوثيين لم يتراجعوا عن الأمور التي ضللهم بسببها علماء الزيدية وحكموا عليهم بعدم الصلة بالآل وأن الموقعين ما زالوا اتجاهات شتى وإنما اجتمعوا على الأساس المذكور أولاً وهذا يؤكد تلاعبهم بالدين والمذهب الزيدي وإخضاعها للمصالح كما سبق .

*** قالوا :** (أما بالنسبة للاجتهاد فما كان منه يؤدي إلى التفرق في الدين والاختلاف في معرفة الله وغيره من أصول الشريعة أو إلى مخالفة نهج الآل الأكرمين أو إلى الإضرار بوحدة المسلمين وتكوين الأمة التي أمر بها رب العالمين: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) آل عمران الآية 104 أو مخالفة من أمر الله بطاعتهم وجعلهم ولاية للأمة -فهو اجتهاد مرفوض لا نقره ولا نرضاه بل هو مفسدة في الدين .

وأما ما كان منع استفراغاً للوسع والطاقة في البحث عن أحكام الدين وشريعة رب العالمين ملتزماً منهجية القرآن الكريم وعلى طريق ونهج أهل البيت الأكرمين لا يؤدي إلى تنازع في هذه الأمة ولا مخالفة لمن أمر الله بطاعتهم وجعلهم ولاية للأمة محكوماً بالضوابط التي وضعها ومشى عليها أئمة الآل عليهم السلام فهو مقبول ومطلوب ومحتاج إليه في معرفة الدين وخصوصاً فيما يستجد من المسائل) .

*** قلت :** الكلام على هذا من وجوه **{ أولاً }** : قولهم : " أما بالنسبة للاجتهاد فما كان منه يؤدي إلى التفرق في الدين والاختلاف في معرفة الله وغيره من أصول الشريعة أو إلى مخالفة نهج الآل الأكرمين أو إلى الإضرار بوحدة المسلمين وتكوين الأمة التي أمر بها رب العالمين .. " ليس بصحيح على إطلاقه إذ قد يجتهد المجتهد فيصيب ويحصل اختلاف وفرقة بسبب البغي فيكون البغي هو المذموم لا الإجهاد نفسه ، ويقع اللوم على الباغي ، خلافاً لما زعموه أن الإجهاد هنا هو السبب ، ولا تظن أنهم يعنون به الإجهاد الخاطئ ، فقد قالوا بعد : " وأما ما كان منع استفراغاً للوسع والطاقة في البحث عن أحكام الدين وشريعة رب العالمين ملتزماً منهجية القرآن الكريم وعلى طريق ونهج أهل البيت الأكرمين لا يؤدي إلى تنازع في هذه الأمة .. " ، فاشترطوا للمقبول شرطين : الأول : أن يوافق نهج القرآن والآل

والثاني : ألا يؤدي إلى تنازع .

وقد تقرر أن الشرط إذا اختل فقد اختل الشروط ، فإذا اختل الشرط الثاني ، فقد اختل الإجهاد المقبول عندهم وإن كان موافقاً لنهج الآل ، ويلزم على هذا ترك الحق لبغي الباغي ، وهذا خطأ فإن الواجب هو رجوع الباغي لا تنازل صاحب الحق عن حقه .

{ ثانياً } : إذا أدى الإجتهد إلى مخالفة آل البيت لأجل دليل معتبر فهو اجتهد مقبول لا مرفوض لأن أقوال آل البيت ليست حجة كما سبق بيانه على أنهم يعنون بنهج الآل نهج الرافضة الذين ينتحلون الآل بهتاناً وزوراً .

{ ثالثاً } : إذا أدى الإجتهد إلى مخالفة ولاية الأمر الذين أمر الله بطاعتهم فليس بمرفوض إلا أن يخالف الدليل وأما إذا وافقه فهو مقبول ، والواجب على ولي الأمر الأخذ به إن كان في غير ما يسوغ الإجتهد فيه وإن كان مما يسوغ مخالفته فلا يجوز له الإنكار على المجتهد ولا إلزامه بخلاف ما ظهر له فضلاً عن التعزير والعقوبة ، وإن حصل بينهما نزاع فالواجب عليهما التحاكم إلى الشرع لا إبطال حكم المجتهد بمجرد مخالفته ولي الأمر قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " ، قال الإمام ابن جرير في تفسيره : يعني بذلك جل ثناؤه : فإن اختلفتم أيها المؤمنون في شئ من أمر دينكم أنتم فيما بينكم أو أنتم وولاية أمركم فاشتجرتم فيه " فردوه إلى الله " ...

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى 3 / 238 : " والأمة إذا تنازعت - في معنى آية أو حديث أو حكم خبري أو ظاهري - لم يكن صحة أحد القولين وفساد الآخر ثابتاً بمجرد حكم حاكم ، فإنه إنما يتخذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة . ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى { يَرْبِّضَنَّ بَأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } هو الخيض والأطهار ويكون هذا حكماً يلزم جميع الناس ، قوله أو يحكم بأن اللمس في قوله تعالى { أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ } هو الوطء ، والمباشرة فيما دونه أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج أو الأب والسيد . وهذا لا يقوله أحد . وكذلك الناس إذا تنازعوا في قوله : { الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى } فقال : هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش ومعنى الاستواء معلوم ولكن كيفية مجهولة . وقال قوم : ليس فوق العرش رب ولا هناك شيء أصلاً . ولكن معنى الآية : أنه قدر على العرش ونحو ذلك . لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين ، وفساد الآخر مما فيه فائدة . ولو كان كذلك لكان من ينضّر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول : وكذلك باب العبادات : مثل كون مس الذكر ينقض أو لا ، وكون العصر يستحب تعجيلها أو تأخيرها والفجر يُقنّت فيه دائماً أو لا أو يُقنّت عند النوازل ونحو ذلك . والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين . إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة . لقوله تعالى { فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ } . وإذا تنازعوا فهم كلامهم : إن كان ممن يملكه فهم الحق فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعا الناس إليه وأن يُقرّ الناس على ما هم عليه . كما يُقرّهم على مذهبهم العملية . فأما إذا كانت

البِدْعَةُ ظَاهِرَةٌ - تَعْرِفُ الْعَامَّةُ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلشَّرِيعَةِ - كِبْدَعَةُ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْجُهَمِيَّةِ . فَهَذِهِ عَلَى السُّلْطَانِ إِنْكَارُهَا ؛ لِأَنَّ عِلْمَهَا عَامٌ ، كَمَا عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِلُّ الْفَوَاحِشَ وَالْخُمُرَ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَمَعَ هَذَا فَقَدْ يَكْثُرُ أَهْلُ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ فِي بَعْضِ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ حَتَّى يَصِيرَ سَبَبٌ كَثْرَةَ كَلَامِهِمْ مُكَافِئًا - عِنْدَ الْجُهَالِ - لِكَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى يَشْتَبِهَ الْأَمْرُ عَلَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَ هَؤُلَاءِ فَيَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِإِظْهَارِ حُجَّةِ اللَّهِ وَتَبْيِينِهَا حَتَّى تَكُونَ الْعُقُوبَةُ بَعْدَ الْحُجَّةِ . وَإِلَّا فَالْعُقُوبَةُ قَبْلَ الْحُجَّةِ لَيْسَتْ مَشْرُوعَةً : قَالَ تَعَالَى : { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا } . وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ فِي الْبُغَاةِ إِنَّ الْإِمَامَ يُرَاسِلُهُمْ فَإِنْ ذَكَرُوا شُبُهَةً بَيَّنَّهَا وَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَزَالَهَا كَمَا أَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى الْخَوَارِجِ فَنَظَرَهُمْ حَتَّى رَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَكَمَا طَلَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ دُعَاةَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ فَنَظَرَهُمْ حَتَّى ظَهَرَ لَهُمُ الْحَقُّ وَأَقْرَبُوا بِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِهِ نَقَضَ غِيْلَانُ الْقَدَرِيُّ التَّوْبَةَ فَصُلِبَ . وَأَمَّا الْإِزَامُ السُّلْطَانِ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ بِالتِّزَامِ قَوْلٌ بِلَا حُجَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ : فَهَذَا لَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُفِيدُ حُكْمَ حَاكِمٍ بِصَحَّةِ قَوْلٍ دُونَ قَوْلٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ حُجَّةٌ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا فَيَكُونُ كَلَامُهُ قَبْلَ الْوِلَايَةِ وَبَعْدَهَا سَوَاءً وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْكُتُبِ الَّتِي يُصَنَّفُهَا فِي الْعِلْمِ . نَعَمْ الْوِلَايَةُ قَدْ تُمَكِّنُهُ مِنْ قَوْلٍ حَقٍّ وَنَشْرِ عِلْمٍ قَدْ كَانَ يَعْجِزُ عَنْهُ بِدُونِهَا ، وَبَابُ الْقُدْرَةِ وَالْعِزِّ غَيْرُ بَابِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَعَدَمِهِ . نَعَمْ لِلْحَاكِمِ إِبْتِاثُ مَا قَالَهُ زَيْدٌ أَوْ عَمَرُو ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مُخْتَصًّا بِهِ كَانَ مِمَّا يَحْكُمُ فِيهِ الْحُكَّامُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ الْأَقْوَالِ الْعَامَّةِ كَانَ مِنْ بَابِ مَذَاهِبِ النَّاسِ . فَأَمَّا كَوْنُ هَذَا الْقَوْلِ ثَابِتًا عِنْدَ زَيْدٍ بَيِّنَةً أَوْ إِفْرَارٍ أَوْ حَظٍّ : فَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُكَّامِ .

{ رَابِعًا } : يدخل فيما ذكره من كون الاجتهاد لا يخرج عن إطار الآل وألا يؤدي إلى تنازع أن الإنسان يسير كالبهيمة العمياء خلفهم دون نظر ولا تأمل ولا قناعة ، قال حسين بن بدر الدين الحوثي كما في ملزمة " مسئولية طلاب العلم " : " هل الزيدية كلمتهم واحدة ؟ علماؤهم متعلموهم مجتمعهم هل كلمتهم واحدة ؟ لا ، حتى طلاب المنتدى حتى العاملون في المنتدى ليسوا متوحدين ، هل يستطيع الإنسان أن يحرك طلاب المنتدى والعاملين فيه أن يخرجوا في يوم واحد للمظاهرة ؟ أو أن يرفعوا شعاراً في يوم واحد ؟ أو أ ، يتخذوا موقفاً معيناً ؟ لا ، كلهم مربون تربية واحدة على أن كل شخص له قناعاته وله وجهة نظره ولا بد أن كذا ولا بد أن يقتنع ولا بد أن يتأمل ولا بد أن يعرف ولا أحد يرتبط بأحد !!! " .

{ خَامِسًا } : إن هذه الفقرة وأشباهها تقرر التقليد والتعصب من وجه آخر وذلك أنهم في كل ذلك يقيدون المجتهد بأقوال الآل أي مذهب الرافضة فلا يخرج عنه وهذا هو التقليد أما الاجتهاد فإن معناه أن المجتهد يبذل وسعه في النظر في الأدلة حتى يصل إلى الراجح الذي يؤيده الدليل سواء كان هذا الراجح

هو قول إمامه أو مذهبه أولاً وأما ان يضيق عليه مجال الإجتهد بأن يحصره في الإجتهد خلال أقوال طائفة معينة أو مذهب معين أو علماء معينين ، فهذا تقليد وتعصب لهذه الطائفة وهذا المذهب ، ليس مجرداً ولا اجتهداً ، ولا التماساً للحق ، إذ الحق ليس محصوراً في مذهب بعينه ، بل ما من مذهب من مذاهب الأئمة إلا وله من الأخطاء كما لا يخفى .

قالوا : (علم الكلام : أما ما يقال من النقد على علم الكلام فليس المراد به علم أصول الدين ولا العقائد التي مشى عليها أئمة الآل الطاهرين وإنما المراد التعمق والأسلوب الذي انتهجه الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم وفق منهجيتهم وطريقتهم التي هي مغايرة لطريقة ومنهج أهل البيت عليهم السلام) .

قلت : هذه مغالطة لا تخفى على من عرف ما سبق وإلا فماذا يعني تقريرهم لأصول المعتزلة وهي : التوحيد الذي هو نفي الصفات ، والعدل الذي هو نفي تقدير الله للشر ، وإنفاذ الوعيد الذي هو القول بخلود عصاة الموحدين في النار ، والأمر بالمعروف الذي هو الخروج على ولاة أمر المسلمين ، أما الأصل الخامس الذي هو المنزلة بين المنزلتين وهو أن العاصي لا مؤمن ولا فاسق ، فقد زادوا عليه فهم يرون أن مرتكب الكبيرة كافر وهذا مذهب الخوارج ؟

وهكذا قل ماذا يعني استعمالهم لمصطلحات المتكلمين التي لم يرد في الوحي إثباتها ولا نفيها كالأبعض والأعضاء والأدوات ، وماذا يعني نفيهم لصفات الله بها على طريقة المتكلمين ؟

دع عنك أنهم يعترفون أن كتبهم في أصول الفقه على طريقة أهل الكلام ، ومن الشهادات بذلك ما قاله المحطوري في كتابه " أصول الفقه الحكم الشرعي ومتعلقاته " ص 23 تحت عنوان " كتب الزيدية في الأصول " : " للزيدية كتب كثيرة منها ما هو أصل لغيره ومنها ما هو شروح وحواشٍ وتعليقات وقد نهجوا نهج المتكلمين .. ؟

قالوا : (فهذه عقيدتنا ورؤيتنا الموحدة في هذه المسائل يرد إليها ما سواها من الرؤى والمسائل التي قد تشكل من هذا الطرف أو ذاك) .

قلت : هذا اعتراف بما ذكرته لك أولاً أن الوثيقة عبارة عن اتفاق على قواسم مشتركة لا غير بل هذا القول واضح أنهم لم يتفقوا على عقيدة واحدة تجمعهم وأنه ما زال بينهم اختلاف في المسائل والرؤى ثم كيف ترد الاختلافات في المسائل والرؤى إلى هذه الوثيقة المملوءة بالباطل ولو كانت حقاً فهي كلام بشر - والرد يكون إلى كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم إذ لا يلزم أحد بغير قول أحد غير الله ورسوله .

قالوا : " وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه وجمع شمل الأمة ووحد كلمتها بحق محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم والله ولي الهداية والتوفيق " .

قلت : التوسل يكون باتباع النبي صلى الله عليه وسلم ومحبه لا بجاهه وحقه إذ لم يرد عنه ولا عن أصحابه التوسل بذلك والأصل في العبادات التوقيف أي أنها لا تثبت إلا بدليل صحيح ، ولا دليل صحيح على التوسل بجاهه ، وأما حديث : " توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم " ، فضعيفٌ لأن في سنده عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ ابن حجر في التقریب .

وبهذا ننتهي من التعليق على هذه الوثيقة .

أسأل الله عزوجل أن ينفع بها كاتبها وقارئها .

والحمد لله رب العالمين .

وكتبه أبو عبيدة الشرعبي.